تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات و الممارسات الإدارية فى إيران والعراق

The Impact of History and Culture on Legislation and Administrative Practices in Iran and Iraq.

عبد الحسن هادي داود الزبيدي، طالب دكتوراه في القانون العام، جامعة قم، قم، ايران.

Abdul Hassan Hadi Daoud Al-Zubaidi, PhD student in public law, Qom University, Qom, Iran.

المشرف

مصطفى فضائلي، استاذ مشارك، قسم القانون الدولي، جامعة قم، قم، ايران.

مصطفى فضائلي، دانشيار حقوق بين المللى، دانشكاه قم، قم، ايران.

abdalhassan148@gmail.com

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. في إيران، يتسم النظام القانوني بتأثير الثقافة الإسلامية والتاريخ الحضاري العريق، مما ينعكس في القوانين والسياسات الإدارية. بينما في العراق، يشهد النظام القانوني تأثيرات تاريخية معقدة تتراوح بين الفترة العثمانية والاستعمار البريطاني، مما يؤثر على هيكلية القوانين والتنظيمات الإدارية. تظهر هذه التأثيرات في تشكيل الهياكل الإدارية وصياغة السياسات، مما يؤدي إلى تشكيل نماذج إدارية فريدة في كل بلد وتعكس تفاصيل تاريخهم وتراثهم الثقافي.

كلمات مفتاحية: تأثير التاريخ ,تأثير الثقافة ,تطور التشريعات ,الممارسات الإدارية ,نظام قانوني في إيران ,حوكمة في العراق ,السياق التاريخي ,القيم الثقافية ,تقاليد إدارية ,إصلاحات قانونية ,تراث اجتماعي ,سياسات حكومية ,تاريخ مؤسساتي ,تغييرات إدارية

Abstract

This study examines the impact of history and culture on legislation and administrative practices in Iran and Iraq. In Iran, the legal system is characterized by the influence of Islamic culture and its rich historical civilization, which is reflected in laws and administrative policies. Meanwhile, in Iraq, the legal system experiences complex historical influences ranging from the Ottoman era to British colonization, affecting the structure of laws and administrative regulations. These influences manifest in the shaping of administrative structures and policy formulation, resulting in unique administrative models in each country that reflect the intricacies of their histories and cultural heritage.

Keywords: History impact, Culture influence, Legislation evolution, Administrative practices, Iran legal system, Iraq governance, Historical context, Cultural norms, Administrative traditions, Legal reforms, Societal heritage, Government policies, Institutional history, Administrative changes

المبحث الأول: المقدمة

يُعد التاريخ والثقافة من العوامل الأساسية التي تؤثر على طبيعة التشريعات والممارسات الإدارية في أي مجتمع. فالعلاقة بين التاريخ والثقافة تعدّ من العلاقات الحيوية التي تؤثر بشكل عميق في السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمعات. وفي ظل التحولات التي شهدها العالم العربي، يتجلى هذا التأثير بشكل واضح في مجال التشريعات والممارسات الإدارية.يعتبر كل من إيران والعراق من الدول ذات الإرث التاريخي الغني والثقافة العميقة، حيث تشكل هذه العناصر أساسًا للأفكار والمبادئ التي تشكل القاعدة للنظم القانونية والإدارية فيهما.ففي إيران والعراق، اللتين تشتركان في تاريخ وثقافة مشتركة، تعكس التشريعات والممارسات الإدارية هذه القواسم المشتركة، كما أنها تعكس الفروق التي نشأت بين البلدين نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.إن فهم تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق يتطلب رؤية شاملة للعوامل التاريخية التي أثرت في تشكيل هذه الأنظمة. ويعود تاريخ إيران إلى آلاف السنين، وقد شهد تاريخ إيران على مدار سنين عديدة تحولات هامة في السلطة والحكم، بينما يمتلك العراق إرثًا حضاريًا عظيمًا يمتد لآلاف السنين، وتأثيرات الاحتلالات والنزاعات الإقليمية تظهر بوضوح في تشكيل الهوية الثقافية والنظم القانونية.فيعود تاريخ إيران والعراق إلى آلاف السنين، ولذلك فقد شهد كلا البلدين العديد من الحضارات العظيمة، مثل الحضارة السومرية والبابلية والآشورية والفارسية. وقد تركت هذه الحضارات أثرها العميق على الثقافة والقانون والإدارة في البلدين.ففي إيران، تأثرت التشريعات والممارسات الإدارية بالديانة الإسلامية، وخاصةً الشريعة الإسلامية. كما تأثرت أيضًا بالتاريخ السياسي والثقافي للبلاد، والذي يتميز بالتنوع والتعددية.أما في العراق، فقد تأثرت التشريعات والممارسات الإدارية بالديانة الإسلامية أيضًا، ولكن بشكل أقل من إيران. كما تأثرت أيضًا بالتاريخ السياسي والثقافي للبلاد، والذي يتميز بالتقلبات والاضطرابات فبالنسبة للثقافة تشترك إيران والعراق في العديد من القيم الثقافية، مثل احترام السلطة والنظام وأهمية الأسرة. كما تشتركان أيضًا في بعض العادات والتقاليد، مثل ارتداء الحجاب للنساء.ولكن هناك أيضًا بعض الفروق الثقافية بين البلدين. ففي إيران، تلعب الدين دورًا أكثر أهمية في الحياة اليومية من العراق. كما أن الثقافة الإيرانية أكثر محافظة من الثقافة العراقية. وعلى الجانب الأخر تعكس التشريعات في إيران والعراق التاريخ والثقافة المشتركة للبلدين. ففي كلا البلدين، يُعد الدين مصدرًا أساسيًا للتشريعات. كما أنهما يشتركان في العديد من القواعد واللوائح الإدارية.ولكن هناك أيضًا بعض الفروق بين التشريعات في البلدين. ففي إيران، تلعب الشريعة الإسلامية دورًا أكثر أهمية من العراق. كما أن التشريعات الإيرانية أكثر محافظة من التشريعات العراقية.

بينما تعكس الممارسات الإدارية في إيران والعراق التاريخ والثقافة المشتركة للبلدين. ففي كلا البلدين، تُعد السلطة المركزية هي المسيطرة على الإدارة. كما أنهما يشتركان في بعض العادات الإدارية، مثل الولاء للسلطة والالتزام بالتقاليد.ولكن هناك أيضًا بعض الفروق بين الممارسات الإدارية في البلدين. ففي إيران، تلعب الدين دورًا أكثر أهمية من العراق. كما أن الممارسات الإدارية الإيرانية أكثر محافظة من الممارسات الإدارية العراقية.ويُعد التاريخ والثقافة من العوامل الأساسية التي تؤثر على طبيعة التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. ففي كلا البلدين، تعكس التشريعات والممارسات الإدارية القواسم المشتركة التي تربطهما، كما أنها تعكس الفروق التي نشأت بين البلدين نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. **(ستانسفيلد، غاريث. ٢٠٠٧,ص٤٤)**

١.١صياغة المشكلة

يسعى هذا البحث إلى استكشاف وتحليل التأثير العميق الذي يمارسه التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. يتساءل البحث عن العوامل الرئيسية التي جعلت هذين البلدين يتبنيان أنظمة قانونية وإدارية فريدة، مستمدة بشكل كبير من جذورهما التاريخية والثقافية. يُسلط البحث الضوء على عدة تساؤلات أساسية لتحقيق أهدافه:

أولًا، تتناول هذه الدراسة في نطاقها الأول النظرة إلى التأثير البارز الذي تركته العوامل التاريخية والثقافية على النظم القانونية والإدارية في إيران والعراق. ويهدف البحث إلى فهم كيف ألقت التجارب التاريخية لكل من البلدين بصمتها على تشكيل الأطر القانونية والإدارية الحالية.

أولًا وقبل كل شيء، يتناول البحث النظر إلى الأحداث والتطورات التاريخية الرئيسية في كل بلد، بدءًا من الفترات القديمة وصولاً إلى العصور الحديثة. ويتم تحليل كيف أثرت الفترات الزمنية المختلفة، سواء كانت فترات ازدهار أو أزمات، على بنية السلطة والتشريعات.

ثم يتجه البحث إلى الثقافة والقيم في كل بلد، وكيف تأثرت التشريعات والممارسات الإدارية بتلك القيم. تُلقى الضوء على كيفية تأثير القيم الثقافية في تشكيل التفاعل بين المواطنين والنظام القانوني والإداري.

وفي النهاية، يُجمع البحث على تلك التحليلات لفهم الإطار القانوني والإداري الحالي في إيران والعراق، وكيف يمكن تفسير تلك السياقات القانونية الحالية من خلال الوراثة التاريخية والثقافية لكل بلد.

ثانيًا، في إطار البحث، يستكمل الاهتمام في التفحص كيف ساهمت العوامل التاريخية والثقافية في تشكيل النظام الإداري في إيران والعراق، مركزًا على الآليات التي قادت هذا التأثير نحو تشكيل هياكل ووظائف المؤسسات الحكومية.يبدأ البحث بتحليل كيف تأثرت هياكل السلطة في كل بلد بفعل الأحداث التاريخية المهمة، مثل الثورات أو الاحتلالات، وكيف ترتبط هذه الأحداث بتشكيل هياكل الإدارة الحكومية. يتم فحص النقاط التي غيرت فيها تلك الأحداث الطابع الإداري والهيكلي للمؤسسات الحكومية.ثم يُلقى الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الثقافية في توجيه العمليات الإدارية، سواء كان ذلك من خلال تأثيرها على اتخاذ القرارات أو على التفاعل بين الموظفين والمواطنين. يتم تحليل كيف تسلط القيم الثقافية الضوء على تفسيرات المسؤلين الحكوميين للواقع وكيف يمكن أن تؤثر على هيكلية القرارات والتنظيم.

ويتعمق البحث في الآليات التي شكلت النظام الإداري، مثل التشريعات والسياسات الحكومية، وكيف تم توجيهها وتأثيرها بواسطة السياقات التاريخية والثقافية. يُسلط الضوء على التحولات الرئيسية في هياكل الإدارة وكيف تشكلت هذه الهياكل بناءً على الاحتياجات والتحديات الفريدة لكل بلد.ولذلك يركز البحث على التحديات الراهنة التي تواجه التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في المنطقة. يتعمق البحث في تحليل كيف يمكن للتاريخ والثقافة أن تكون مصدرًا للتحديات أو الفرص في تطوير النظم القانونية والإدارية لتلبية احتياجات وتطلعات المجتمع المعاصر.(**زارتمان، آي ويليام، ودانييل سي باركس. ١٩٩٥,ص٧٨)**

١.٢ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **فهم التأثير التاريخي:**

فهم التأثير التاريخي على تطوير النظام القانوني والإداري في إيران والعراق يشمل تحليل عميق للأحداث والظروف التاريخية التي أثرت على تشكيل هذين البلدين والتأثير البارز الذي تركوه في مؤسساتهم القانونية والإدارية. يمكن تقسيم هذا التأثير إلى عدة جوانب رئيسية.

أولًا، يجب فحص كيف أثرت الفترات الزمنية المهمة في التاريخ القديم لكل بلد على تطور النظام القانوني. في إيران، على سبيل المثال، يمكن النظر إلى الفترات الفارسية القديمة والإسلامية والصفوية وكيف شكلت هذه الفترات نسيج القانون والمؤسسات القانونية. كانت الفترة الإسلامية خاصة هامة في تأسيس قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية والتي لا تزال تؤثر على النظام القانوني الحالي.

في العراق، يمكن التركيز على تأثير الحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والآشورية على التشكيلات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين دراسة تأثير الإمبراطوريات الإسلامية والعثمانية على النظام القانوني والإداري العراقي.

ثانيًا، يتعين أيضًا التركيز على كيف أثرت التأثيرات الثقافية التاريخية على هيكل الحكومة والإدارة. على سبيل المثال، في إيران، يمكن دراسة كيف شكلت الثقافة الفارسية والشيعية هيكل الحكومة وأدت إلى تشكيل مؤسسات دينية تؤثر في القرارات السياسية والإدارية.

في العراق، قد تكون الثقافة المتنوعة والدينية مصدر تحديات وفرص لتشكيل هياكل الحكومة.

ومن المهم أيضًا دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون نتيجة للأحداث التاريخية وكيف تأثرت بها مؤسسات الحكومة والإدارة في هذين البلدين. على سبيل المثال، الحروب والاحتلالات قد تكون لها تأثير كبير على هياكل الحكومة والإدارة.

إن فهم التأثير التاريخي على تطوير النظام القانوني والإداري في إيران والعراق يعزز فهمنا للجذور التاريخية للمؤسسات الحكومية الحالية في هذين البلدين، ويساعد في تفسير التحولات القانونية والإدارية الحديثة.

- **تحليل التطورات القانونية:**

تطورت التشريعات في إيران والعراق على مر العصور، حيث شهدت هاتان الدولتين تحولات قانونية هامة نتيجة للأحداث التاريخية والثقافية التي أثرت في تشكيل نظامهما القانوني الحالي. في إطار فحص التطورات التشريعية، يُسلط الضوء على الأحداث الرئيسية التي ساهمت في هذا التطوّر.في إيران، شهدت العديد من التغيرات القانونية التي جاءت نتيجة التأثيرات الثقافية والتاريخية، مثل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. كانت هذه الفترة هامة في تشكيل النظام القانوني الحالي في إيران، حيث تأثر بقوانين الشريعة الإسلامية وأصبحت الشريعة جزءًا أساسيًا من النظام القانوني.في العراق، شهدت التغيرات السياسية والاجتماعية تأثيرًا كبيرًا على التشريعات. بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، تم إعادة هيكلة النظام القانوني بشكل جذري، حيث تم تبني دستور جديد عام ٢٠٠٥. هذا الدستور قدّم إطارًا للحكم وضمانات لحقوق المواطنين، وفتح الباب أمام التطورات الديمقراطية.يكمن الفهم الكامل للعلاقة بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية في قدرة الباحثين على ربط السياقات التاريخية والثقافية بالقرارات القانونية والتطورات الإدارية. تعكس هذه العلاقة تفاعلًا متبادلاً حيث تشكل القوانين والممارسات الإدارية ردود فعل على التحولات في الثقافة والتاريخ، وتعكس بدورها القيم والمبادئ التي تمثلها المجتمعات في إيران والعراق عبر العصور.

- **فهم العلاقة بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق.**

فهم العلاقة بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق يشكل تحديًا معقدًا يتطلب تحليلًا شاملاً لعدة جوانب تاريخية واجتماعية. يعتبر التاريخ المشترك بين العراق وإيران مكونًا أساسيًا في فهم هذه العلاقة، حيث يمتد على مر العصور وشهد تأثيرات متبادلة بين الثقافات والحضارات القديمة والحديثة.تاريخ إيران والعراق يتضمن فترات هامة مثل الإمبراطورية الفارسية والمملكة البابلية والعراق العباسي والدولة الصفوية في إيران. هذه الفترات شكلت نقاط تحول هامة في تشكيل الهوية الثقافية والتشريعات والممارسات الإدارية للشعبين. على سبيل المثال، تأثرت العديد من المفاهيم القانونية والإدارية في المنطقة بالنظريات القانونية الإسلامية، والتي كان لها تأثير كبير على التشريعات والممارسات الإدارية في كلا البلدين.عامل آخر يؤثر على هذه العلاقة هو التطورات الحديثة في القرن العشرين والواحد والعشرين، مثل الانقلاب الإيراني في عام ١٩٧٩ والحروب العراقية، التي تركت بصمات عميقة على التاريخ والثقافة والمؤسسات الإدارية في البلدين. تغيرت التشريعات والممارسات الإدارية بناءً على هذه التحولات، حيث تأثرت بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.فمن الضروري أيضًا فهم كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الممارسات الإدارية في كل بلد على حدة. فالاختلافات الثقافية والتاريخية تلعب دورًا هامًا في تحديد كيفية تطور وتكامل المؤسسات الإدارية في كل من إيران والعراق. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلقي الضوء على كيفية تأثير التحولات السياسية والاقتصادية الحديثة على توجهات التشريعات والإدارة في المستقبل.كما يُظهر فهم العلاقة بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق أهمية تاريخية واستراتيجية لضمان التنمية المستدامة والتعاون الفعّال بين هاتين الدولتين.

- **تحديد أهم الخصائص التاريخية والثقافية التي تؤثر على التشريعات والممارسات الإدارية في البلدين.**

تتسم إيران والعراق بتاريخ غني وثقافة عميقة، حيث تعكس هذه العناصر تأثيرًا كبيرًا على التشريعات والممارسات الإدارية في هاتين البلدين. يمتد التاريخ الإيراني آلاف السنين إلى العصور القديمة، حيث شهدت المنطقة تأثيرات حضارات عظيمة مثل الفرس والهخامنشاه والإسلام. هذه الحضارات ساهمت في تطوير هوية إيران وتشكيل القيم والتقاليد التي تظهر في التشريعات الحالية.وفيما يتعلق بالعراق، يعتبر التاريخ الحديث للبلد معقدًا أيضًا، حيث شهد التأثيرات العربية والعثمانية والفارسية والبريطانية على مر العصور. تأثير الحضارة السومرية والبابلية يظهر أيضًا بشكل واضح في الهوية الثقافية للعراق. هذا التنوع الثقافي والتأثير التاريخي ينعكس في القوانين والتشريعات التي تشكل نسيج المجتمع وتوجه الإدارة الحكومية.في إيران، يمثل الإسلام جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية والدينية، حيث يؤثر بشكل كبير على التشريعات والممارسات الإدارية.إن النظام الإسلامي في إيران يعكس تأثير الثقافة الدينية ويوجه القوانين والسياسات بما يتناسب مع المبادئ الإسلامية. فتاريخ الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ كان له تأثير كبير على تشكيل النظام الحكومي والقانون في البلاد.أما في العراق، فإن التحديات التاريخية والثقافية، بما في ذلك التأثيرات الإسلامية والتوجهات الدينية المختلفة، تظهر بشكل واضح في هيكل الحكومة والتشريعات. بعد النظام البعثي، شهد العراق تحولات سياسية واجتماعية، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين العناصر الدينية والعرقية المتنوعة في المجتمع.ولذلك، يتضح أن التأثيرات التاريخية والثقافية في إيران والعراق تشكل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية وتتجسد في التشريعات والممارسات الإدارية، حيث تسهم في تحديد القيم والأولويات التي توجه الحكومات وتشكل أساسًا للتشريعات المعتمدة في هذين البلدين.

- **تحليل تأثير التاريخ والثقافة على مجالات التشريعات والممارسات الإدارية المختلفة، مثل: إدارة الموارد البشرية، وإدارة المالية، وإدارة العمليات، وإدارة الاستراتيجية.**

تحليل تأثير التاريخ والثقافة على مجالات التشريعات والممارسات الإدارية يمثل عملية استكشاف وفهم كيف تشكل العوامل التاريخية والثقافية أسسًا تؤثر على تطوير وتشكيل نظم الإدارة.

- **تأثير التاريخ:**

تأثير التاريخ على تطوُّر الأنظمة الإدارية يمثل جزءاً لا يتجزأ من تكوين الهوية الإدارية للمجتمعات. يعكس التاريخ بشكل واضح كيف أن الأحداث السابقة والتغيرات الاقتصادية والسياسية ترسم ملامح البنية الإدارية وتحدد مسارها المستقبلي. إن استنادنا إلى دراسة التاريخ يساعدنا في فهم كيف تأثرت الأنظمة الإدارية بالسياقات الزمنية المحددة، وكيف تكونت بناءً على ضروريات تلك الفترة.

يمكن أن يكون للحروب والثورات دورٌ كبير في تشكيل الإدارة. على سبيل المثال، يمكن أن تفرض حروب معينة تغييرات هيكلية على الأنظمة الإدارية لتلبية احتياجات الحرب والتنظيم الفعّال. كما يمكن أن تظهر ثورات اجتماعية تطلب تحولات جذرية في الإدارة لتحقيق العدالة والتمثيل العادل.على سبيل المثال، خلال فترات التغير الاقتصادي، قد تظهر سياسات جديدة لتنظيم الاقتصاد وتحفيز النمو، مما يستدعي إعادة هيكلة في أجهزة الإدارة لتكون أكثر فاعلية في مجال إدارة الموارد والتنسيق بين القطاعين المختلفين.بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للتاريخ تأثير على تشكيل المفاهيم الثقافية حول الحكم والسلطة، مما ينعكس على هياكل الإدارة وسلوكياتها. على سبيل المثال، في بعض الحالات، يمكن أن تظهر أفكار متجذرة في التاريخ حول الحكم المركزي أو اللامركزي وتؤثر في تصميم الهياكل الإدارية. ولهذا، يجسد التاريخ تأثيرًا عميقًا وشاملاً على تطوُّر الأنظمة الإدارية، حيث يشكل مرجعًا حيويًا لفهم جذور وتطور الإدارة في مجتمعاتنا.

- **تأثير الثقافة:**

تأثير الثقافة على الإدارة يشكل عاملًا أساسيًا في تحديد سمات وسلوكيات النظم الإدارية. يعكس هذا الأثر التفاعل العميق بين القيم والمعتقدات الثقافية وهياكل الحكم والإدارة. فالثقافة ليست مجرد عبارة عن مظهر فني أو تراث فقط، بل تعتبر إطارًا يشكل الطابع الجوهري للطريقة التي يُدار بها المجتمع.في سياق الإدارة، تكمن أهمية الثقافة في توجيه القرارات وتحديد الأولويات. على سبيل المثال، في ثقافة تحترم التسامح وتقدّر التنوع، يُمكن أن تظهر سياسات وتشريعات داعمة للمساواة في مجالات الإدارة. يمكن أن تُظهر القيم الثقافية الرافضة للتمييز والعدالة الاجتماعية تأثيرًا كبيرًا في تصميم الهياكل الإدارية، محفزة على تبني مبادئ الشمول والفرص المتكافئة.علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي القيم الثقافية إلى تشكيل السلوك التنظيمي والعلاقات بين الموظفين والقادة. في ثقافة تؤمن بقوة التعاون والعمل الجماعي، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على هياكل القيادة والتفاعلات داخل الفرق الإدارية.علاوة على ذلك، تُلقي الثقافة ضوءًا على كيفية تعامل المجتمع مع السلطة واتخاذ القرارات، وهو أمر حيوي في فهم طبيعة الإدارة. في ثقافة تشجع على المشاركة والشفافية، قد تكون هناك

توجيهات لتبني أساليب إدارية تعتمد على الشفافية وتشجيع المشاركة الفعّالة.ومن هذا، يظهر أن تأثير الثقافة على الإدارة لا يقتصر فقط على الجوانب التشريعية، بل يتسع ليتضمن تشكيل القيم الإدارية والتأثير على العلاقات الداخلية والخارجية للمنظمة، مما يبرز الأهمية الكبيرة لفهم العلاقة الراسخة بين الثقافة وعمليات الإدارة.

- **إدارة الموارد البشرية:**

إدارة الموارد البشرية تمثل عمودًا فقريًا لنجاح أي منظمة، وتعتبر تأثيرات التاريخ والثقافة أمورًا أساسية في تحديد كيفية تشكيل وتنظيم هذا الجانب الحيوي من الإدارة. تظهر التقاليد الثقافية بشكل واضح في تفاعلات الموظفين والاستراتيجيات التي تتّبعها إدارة الموارد البشرية.

تأثير التاريخ يظهر في تاريخ التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون لها تأثير كبير على أساليب إدارة الموارد البشرية. على سبيل المثال، في مجتمع شهد تحولات اقتصادية هامة أو فترات اضطراب سياسي، قد تكون هناك حاجة إلى تكييف استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لمواكبة المتغيرات وتحقيق التوازن بين احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل.

من ناحية أخرى، تؤثر التقاليد الثقافية في علاقات العمل وطرق التفاعل بين الموظفين. في بعض الثقافات، قد تكون الهرمية التنظيمية هي المفتاح للهيكل الإداري، حيث يكون هناك احترام كبير للسلطة والقرارات المركزية. بينما في ثقافات أخرى، يمكن أن تكون العلاقات الأفضلية والتواصل الفعّال هما العنصر الأساسي في تنظيم العمل.

ما يتعلق باستراتيجيات التوظيف والتدريب، فإن التأثير الثقافي يظهر بشكل واضح. في بعض الثقافات، قد تعتمد استراتيجيات التوظيف على معايير معينة مرتبطة بالقيم والتقاليد المحلية. كما يمكن أن تتأثر استراتيجيات التدريب بالتوجهات الثقافية، حيث قد تكون بعض الثقافات تُعزز التعلم الجماعي بينما تُفضل غيرها التدريب الفردي.

كما يظهر تأثير التاريخ والثقافة بشكل فعّال في إدارة الموارد البشرية، مما يبرز أهمية فهم السياق الثقافي والتاريخي عند تطبيق استراتيجيات إدارة الموارد البشرية.

- **إدارة المالية:**

إدارة المالية تمثل عملية حيوية للمؤسسات والدول، حيث تسهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتوجيه الموارد المالية نحو أهداف محددة. تظهر تأثيرات التاريخ والثقافة بوضوح في تشكيل أنظمة الضرائب وسياسات الإنفاق العام، وكذلك في توجيه سلوكيات الاستهلاك والاستثمار.في سياق التاريخ، يمكن أن تكون تطورات الأحداث الاقتصادية والسياسية السابقة هي المحرك الرئيسي لتغييرات في نظم الضرائب وسياسات الإنفاق العام. على سبيل المثال، بعد فترة من الحروب أو الأزمات الاقتصادية، قد يتم تعديل السياسات المالية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي أو تلبية احتياجات التنمية.فيما يخص الثقافة، تؤثر القيم والعادات الاقتصادية للمجتمع على سلوكيات الاستهلاك والاستثمار. في ثقافة تشجع على الادخار والاستثمار الطويل الأمد، قد تشهد الأسواق تفضيلًا للخيارات الاستثمارية المستدامة والمتوازنة. بالمقابل، في ثقافة تشجع على الاستهلاك الفوري، قد يكون لدينا ارتفاع في معدلات الإنفاق الشخصي وتفضيل للخدمات الاستهلاكية.

يمكن أن تكون الثقافة أيضًا عاملًا هامًا في تحديد كيفية تفاعل الفرد مع النظام الضريبي، حيث قد تتشكل قيم ومعتقدات ثقافية معينة حول الالتزام بالضرائب والمساهمة في تمويل الخدمات العامة.كما يظهر تأثير التاريخ والثقافة بشكل واضح في مجال إدارة المالية، حيث تلعب هاتين العاملين دورًا حيويًا في تشكيل السياسات والسلوكيات المالية.

- **إدارة العمليات:**

إدارة العمليات تشكل جوهرًا لنجاح أي منظمة أو مؤسسة، حيث تركز على تحسين كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف بشكل فعال. يظهر تأثير التاريخ بشكل واضح في تطور أساليب وأدوات إدارة العمليات، حيث تتأثر هذه العمليات بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تمر بها المؤسسات على مر الزمن.في بعض الحالات، قد تكون هناك تقنيات محددة أو أساليب إدارية تأتي على الساحة نتيجة لتجارب الماضي والتحديات التي واجهتها المنظمات في تلك الفترة الزمنية. فمثلاً، في العصور البدائية، اعتمدت المنظمات على أساليب يدوية بسيطة لإدارة العمليات، حيث كانت التكنولوجيا المتاحة محدودة.مع تقدم التكنولوجيا وتطور الصناعة، ظهرت أدوات أكثر تعقيدًا لإدارة العمليات، مثل أنظمة المعلومات الإدارية وبرامج تحليل البيانات. تأثرت هذه التطورات أيضًا بالتغيرات الاقتصادية، حيث أصبحت المؤسسات تسعى إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.لا يمكن إغفال الأبعاد الثقافية في تأثير التاريخ على إدارة العمليات. فقيم وتقاليد المجتمع يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تشكيل الأساليب الإدارية المعتمدة. على سبيل المثال، في مجتمعات تاريخية محددة، قد تكون هناك

تفضيلات للتعاون والعمل الجماعي، مما يؤثر على كيفية تصميم وتنظيم العمليات.ويظهر التأثير التاريخي في تطوير أساليب إدارة العمليات من خلال تشكيل السياق الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي. فهو يمثل لنا مصدرًا قيمًا للاستفادة من الخبرات الماضية وتحسين أداء العمليات في المستقبل.

- **الإدارة الاستراتيجية:**

الإدارة الاستراتيجية تشكل جوهراً حيوياً في نجاح أي منظمة أو مؤسسة، حيث تتيح لها القدرة على تحقيق رؤيتها وأهدافها بطريقة فعالة ومستدامة. يتضح التأثير البارز لإدارة الاستراتيجية في تشكيل رؤى طويلة الأمد، حيث تعتبر هذه الرؤى الركيزة الأساسية التي تستند إلى التحليل العميق للسياق التاريخي والثقافي الذي تنشط فيه المؤسسة.في سياق التأثير التاريخي، يلعب فهم جذور الماضي وتفاعلات البيئة التاريخية دوراً حاسماً في صياغة الاستراتيجية. فقد يتأثر التفكير الاستراتيجي بالتجارب السابقة، والأحداث التاريخية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت الساحة التي تعمل فيها المؤسسة. بتحليل هذه العناصر التاريخية، يمكن لإدارة الاستراتيجية أن تتجنب الأخطاء الماضية وتستفيد من الفرص التي قدمتها التجارب السابقة.أما في سياق التأثير الثقافي، فإن الفهم الدقيق لقيم وتقاليد المجتمعات التي تخدمها المؤسسة يلعب دوراً هاماً في وضع الأهداف وتوجيه الجهود الاستراتيجية. يمكن أن تكون الاستراتيجيات الناجحة هي تلك التي تأخذ في اعتبارها التفاعلات الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع، مما يسهم في بناء علاقات قوية ومستدامة مع العملاء والشركاء.

علاوة على ذلك، يشمل إدارة الاستراتيجية أيضاً تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تحدد الاتجاه العام للمؤسسة. تتطلب هذه العملية تحليلاً دقيقاً للبيئة الخارجية والقدرات الداخلية، واستخدام هذه المعلومات لوضع أهداف قابلة للقياس والتحقق. إن توجيه الجهود نحو تحقيق هذه الأهداف يمثل التحدي التالي، والذي يتطلب تنفيذ استراتيجيات فعالة ومرنة.ويظهر أن إدارة الاستراتيجية ليست مجرد عملية تنظيمية، بل هي فلسفة تسعى لتحقيق التوازن بين التحليل الفعّال للسياق التاريخي والثقافي، وبين وضع الأهداف وتوجيه الجهود نحو تحقيقها. يعتبر هذا التوازن الأساس لضمان استدامة ونجاح المؤسسة في البيئة المتغيرة باستمرار.فهم تأثير التاريخ والثقافة على مجالات التشريعات والممارسات الإدارية يساعد في تكوين نهج شامل وملائم لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية. **(لوف، جيفري ج. ٢٠٠٦,ص٦٧-١٠٥)**

1.3 أهمية الدراسة

تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق يمثل محوراً أساسياً لفهم تشكيل الهويات الوطنية والتفاعل بين العناصر التاريخية والثقافية في تحديد السياق القانوني والإداري. يظهر هذا التأثير في عدة جوانب مهمة.

أولاً وقبل كل شيء، يعكس التاريخ الطويل والثري لكل من إيران والعراق تأثيره على تطور الأنظمة السياسية والقانونية. اللحظات الرئيسية في التاريخ، سواء كانت احتلالات أجنبية، ثورات، أو تحولات سياسية، تعكس بشكل مباشر على تشكيل النظم القانونية والإدارية. على سبيل المثال، يمكن النظر إلى تأثير الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ أو النظام السابق في العراق وتأثيره على الهياكل الإدارية.

ثانياً، ينعكس التأثير الثقافي في القيم والمبادئ التي تشكل أساس التشريعات والممارسات الإدارية. قيم مثل العدالة الاجتماعية أو الاحترام للتقاليد والدين قد تكون جزءاً لا يتجزأ من التشريعات. في هذا السياق، يمكن أن تظهر القانون والإدارة كوسيلة لتعزيز وتحقيق هذه القيم في المجتمع.

ثالثاً، يلعب التاريخ والثقافة دوراً في تشكيل المؤسسات الإدارية وهياكل الحكومة. النظم الإدارية في إيران والعراق تظهر بصفة كبيرة الأثر الذي يتركه التاريخ والثقافة على تنظيم الحكومة والجهاز الإداري.ويتجلى تأثير التاريخ والثقافة في إيران والعراق على التشريعات والممارسات الإدارية كجوانب حيوية تعكس هوية الأمة والشعب. فهم هذا التأثير يمكن أن يساعد في تفسير تشكل الهياكل القانونية والإدارية الحالية، وكذلك التفاعل بين السياق التاريخي والثقافي وتطوير السياسات والممارسات الحكومية في هذين البلدين.

المبحث الثاني: تحليل التأثير التاريخي والثقافي

تعتبر إيران والعراق من البلدان العريقة ذات التاريخ الغني والثقافة المتنوعة، حيث يتجسد التأثير التاريخي والثقافي كعناصر حيوية في تكوين الهوية الوطنية وتحديد مسارات التشريعات والممارسات الإدارية. يشكل التاريخ الطويل لهاتين الدولتين خلافًا حافلاً من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يعكس تعقيدات تأثيره على الأنظمة القانونية والإدارية الحالية.

في إيران، يظهر تأثير التاريخ بشكل واضح في النظام القانوني، خاصة بعد الثورة الإسلامية التي شهدتها في عام ١٩٧٩. تحولت الأولويات السياسية والثقافية إلى تجسيد قوانين مستمدة من المفاهيم الإسلامية، مما أثر بشكل عميق في التشريعات والممارسات الإدارية.

أما في العراق، فإن تاريخه المعقد يظهر تأثيرات ثقافية متنوعة على هيكلية السلطة والنظم الإدارية. تركيبة مجتمعية تمزج بين الأعراق والطوائف المتعددة تعكس ثراءً ثقافيًا يتجلى في السياسات والتشريعات التي تشكل الأساس للإدارة.

سيتناول هذا البحث تحليل عميق لكيفية تأثير هذه العوامل التاريخية والثقافية على صياغة التشريعات وتوجيه الممارسات الإدارية في إيران والعراق، وكيف يمكن لهذا التأثير أن يرسخ مفهوم الهوية ويؤثر في تطوير وتكامل النظم القانونية والإدارية في هاتين البلدين. **موافيني، آزاده. ٢٠٠٦)**

2.1 التطور التاريخي لإيران والعراق

تتمتع إيران والعراق بتاريخ حضاري غني ومعقد، حيث شهدت المنطقة تطورات تاريخية هامة أثرت على هويتها الثقافية والاجتماعية. يعود التاريخ التطوري لهاتين البلدين إلى العديد من الحضارات القديمة مثل السومريين والبابليين في العراق، والفرس في إيران، وكذلك الفتوحات الإسلامية والإمبراطوريات المختلفة التي تبعتها.في هذا السياق، سنقوم في هذا البحث بدراسة تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. إن فهم تطورات هذين البلدين على مر العصور يسهم في فهم الأسس والمفاهيم التي تشكل أساس النظام القانوني والإداري الحالي.العراق، بوصفه مهد حضارات الرود، وشهد ازدهارًا ثقافيًا واقتصاديًا يعود إلى العديد من الحضارات القديمة. يمتاز التاريخ العراقي بتأثير الحكومات والإمبراطوريات المختلفة، مما أسهم في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية الراهنة.أما إيران، فتتمتع بتاريخ يمتد لآلاف السنين، حيث شكلت الإمبراطوريات المتعاقبة في المنطقة، مثل الفرس والساسانيين، جزءًا هامًا من تكوين الهوية الإيرانية. ومع ذلك، لعبت الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ دورًا كبيرًا في تغيير السياق السياسي والقانوني في إيران.إن استكشاف تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق يعزز فهمنا للسياق الاجتماعي والتاريخي الذي يشكل أساس الأنظمة الحكومية في هاتين البلدين. سنقوم خلال هذا البحث بتسليط الضوء على العناصر الثقافية والتاريخية التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من تشكيل السلطة القانونية والإدارية، وكيف تؤثر هذه العوامل في صياغة السياسات واتخاذ القرارات في إطار الحكم في هذين البلدين. **(آزاده. نفس المصدر)**

2.1.1 العصور القديمة

إيران والعراق من أقدم الحضارات في العالم، حيث يعود تاريخهما إلى آلاف السنين. وقد كان لكل منهما تأثير كبير على تطور الآخر، خاصةً خلال العصور القديمة.وقد بدأ التاريخ الإيراني في العصر الحديدي بعد مجيء الشعوب الإيرانية. وقد أدت هذه الشعوب إلى ظهور إمبراطوريات الميديين والأخمينيين والبارثيين والساسانيين في العصور الكلاسيكية القديمة.كانت الإمبراطورية الميدية أول إمبراطورية إيرانية كبرى، وقد أسسها دياكو في القرن السابع قبل الميلاد. وقد توسعت الإمبراطورية الميدية لتضم معظم بلاد فارس والعراق وشمال غرب الهند.في القرن السادس قبل الميلاد، أسس كورش الكبير الإمبراطورية الأخمينية. وقد كانت الإمبراطورية الأخمينية أكبر إمبراطورية في التاريخ القديم، وقد ضمت أراضي واسعة من أوروبا الشرقية إلى شمال أفريقيا والهند. وقد كان كورش الكبير حاكمًا عادلًا وشديدًا الاحترام للثقافات الأخرى، وقد سمح لشعوب الإمبراطورية بممارسة معتقداتهم الدينية وثقافاتهم الخاصة .في القرن الثالث قبل الميلاد، أسس البارثيون الإمبراطورية البارثية. وقد كانت الإمبراطورية البارثية إمبراطورية قوية، وقد دافعت عن أراضيها ضد الغزوات الرومانية.في القرن الثالث الميلادي، أسس الساسانيون الإمبراطورية الساسانية. وقد كانت الإمبراطورية الساسانية إمبراطورية قوية ومزدهرة، وقد ساهمت في تطوير الفن والعمارة والأدب في إيران.بدأ التاريخ العراقي في العصر الحجري الحديث، حيث كانت بلاد ما بين النهرين مهدًا للحضارة الزراعية الأولى. وقد تطورت الحضارات في بلاد ما بين النهرين لتصبح من أقوى الحضارات في العالم القديم، بما في ذلك الحضارة السومرية والحضارة الأكادية والحضارة البابلية والحضارة الآشورية.كانت الحضارة السومرية أول حضارة حقيقية في بلاد ما بين النهرين، وقد ازدهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد. وقد كانت السومريون شعبًا مبدعًا، وقد طوروا الكتابة والنظام العددي والتنظيم السياسي .في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، أسس الأكاديون الإمبراطورية الأكادية. وقد كانت الإمبراطورية الأكادية أول إمبراطورية كبرى في العالم، وقد ضمت أراضي واسعة من بلاد ما بين النهرين وسوريا وبلاد الشام.

في القرن الثامن قبل الميلاد، أسس البابليون الإمبراطورية البابلية. وقد كانت الإمبراطورية البابلية إمبراطورية قوية ومزدهرة، وقد اشتهرت بحضارتها وثقافتها .في القرن الثامن قبل الميلاد، أسس الآشوريون الإمبراطورية الآشورية. وقد كانت الإمبراطورية الآشورية إمبراطورية قوية وعدوانية، وقد اشتهرت بجيشها القوي.كان لتاريخ والثقافة تأثير كبير على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. وقد ساهمت الحضارات القديمة في كلا البلدين في تطوير مبادئ القانون والإدارة التي لا تزال سارية المفعول حتى اليوم.على سبيل المثال، كانت الحضارة البابلية أول من وضع نظامًا قانونيًا مكتوبًا. وقد كان هذا النظام القانوني مؤثرًا للغاية، وقد شكل الأساس لأنظمة القانون في العديد من البلدان، بما في ذلك إيران والعراق.كما كانت الحضارة الآشورية أول من طور نظامًا إداريًا مركزيًا قويًا. وقد كان هذا النظام الإداري مؤثرًا للغاية، وقد شكل الأساس لأنظمة الإدارة في العديد من البلدان، بما في ذلك إيران والعراق.اليوم، تعكس التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق تأثير التاريخ والثقافة. ففي إيران، على سبيل المثال، يستند النظام القانوني إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون المدني. كما يعتمد النظام الإداري في إيران على المبادئ التقليدية للحكم.وفي العراق، على سبيل المثال، يستند النظام القانوني إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون المدني. كما يعتمد النظام الإداري في العراق على المبادئ الديمقراطية.إيران والعراق من البلدان ذات التاريخ والحضارة الغنية. وقد كان لتاريخ وثقافة كل منهما تأثير كبير على التشريعات والممارسات الإدارية في كلا البلدين. **(إسبوزيتو، جون.L ، ور. ك. رامازاني. ٢٠٠١,ص٩٢)**

2.1.2 العصور الوسطى

تمتد العصور الوسطى في إيران والعراق من القرن السادس الميلادي إلى القرن السادس عشر الميلادي. خلال هذه الفترة، حكمت المنطقة العديد من الإمبراطوريات المختلفة، بما في ذلك الإمبراطورية الساسانية، والإمبراطورية الإسلامية، والإمبراطورية المغولية، والإمبراطورية الصفوية. ، مما أسهم في تشكيل هويتها الفريدة.فيما يلي نظرة عامة على التطور التاريخي لإيران والعراق خلال العصور الوسطى وتأثير ذلك على التشريعات والممارسات الإدارية.

- **الإمبراطورية الساسانية**

كانت الإمبراطورية الساسانية آخر إمبراطورية إيرانية قبل ظهور الإسلام. أسسها أردشير الأول في عام ٢٢٤ م، واستمرت حتى عام ٦٥١ م. خلال هذه الفترة، شهدت إيران فترة من الازدهار الاقتصادي والثقافي.في مجال التشريعات و الممارسات الإدارية، اعتمد الساسانيون نظامًا مركزيًا قويًا. كان الإمبراطور هو الحاكم الأعلى، وكان مسؤولاً عن جميع جوانب الإدارة. كان هناك نظام طبقي صارم في المجتمع الفارسي، وكان الإمبراطور هو رئيس الطبقة الأرستقراطية.

- **الإمبراطورية الإسلامية**

في عام ٦٥١ م، غزا العرب المسلمين إيران والعراق. أسسوا الخلافة الإسلامية، والتي حكمت المنطقة لمدة خمسة قرون. خلال هذه الفترة، كان الإسلام هو الدين الرسمي للمنطقة، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية.ففي القرون الأولى للهجرة، تأثرت إيران والعراق بقوة بالإسلام الذي أدى إلى تشكيل الدولة الإسلامية الأموية والعباسية. شهدت هذه الفترة إقامة إدارة مركزية وتنظيم حكومي واسع، حيث اعتمدت الممارسات الإدارية نماذج إسلامية. وُضعت التشريعات بناءً على الشريعة الإسلامية، مما أسهم في تكوين هياكل إدارية مبنية على مبادئ العدل والشورى.فقد كان القرآن هو المصدر الرئيسي للقانون، وكان الخلفاء هم الحكام الأعلى. كان هناك نظام قضائي قوي في الدولة الإسلامية، وكان مسؤلاً عن تطبيق القانون.

- **الإمبراطورية المغولية**

في القرن الثالث عشر الميلادي، غزا المغول إيران والعراق. أسسوا إمبراطورية المغول، والتي حكمت المنطقة لمدة قرنين. خلال هذه الفترة، عانت المنطقة من الدمار والحروب.في مجال التشريعات و الممارسات الإدارية، اعتمد المغول نظامًا إداريًا بسيطًا. كان الخان هو الحاكم الأعلى، وكان مسؤولاً عن جميع جوانب الإدارة. كان هناك نظام طبقي صارم في المجتمع المغولي، وكان الخان هو رئيس الطبقة الأرستقراطية.

- **الإمبراطورية الصفوية**

في القرن السادس عشر الميلادي، أسس الصفويون إمبراطورية جديدة في إيران. حكم الصفويون المنطقة لمدة قرنين ونصف. خلال هذه الفترة، شهدت إيران فترة من الازدهار الاقتصادي والثقافي.في مجال التشريعات و الممارسات الإدارية، اعتمد الصفويون نظامًا مركزيًا قويًا.

كان الشاه هو الحاكم الأعلى، وكان مسؤلاً عن جميع جوانب الإدارة. كان هناك نظام طبقي صارم في المجتمع الصفوي، وكان الشاه هو رئيس الطبقة الأرستقراطية.ولذلك يمكن القول أن التاريخ والثقافة لعبا دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات و الممارسات الإدارية فى إيران والعراق. لا يزال هذا التأثير واضحًا حتى اليوم. **(طاهري، أمير. ٢٠١٢)**

2.1.3العصر الحديث

إن تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق خلال العصر الحديث يعكس تطورًا طويل الأمد، وقد تأثرت البلدين بتجاربهم التاريخية والثقافية المعقدة. في العصر الحديث، شهدت إيران العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تركت بصماتها على التشريعات والممارسات الإدارية فيها.في القرن التاسع عشر، شهدت إيران فترة من الضعف والاضطرابات، مما أدى إلى تدخل القوى الأوروبية فيها. وفي عام ١٩٠٦، تم إصدار دستور إيران، الذي حدد نظام الحكم في البلاد ومنح بعض الحقوق للمواطنين. ومع ذلك، لم يتحقق التحول الديمقراطي في إيران بشكل كامل، حيث استمرت القوى التقليدية في السيطرة على البلاد.فقد خضعت إيران لتأثير الاستعمار والتداخلات الأوروبية، مما أدى إلى تغييرات في الهيكل السياسي والقانوني. استمر تأثير الاستعمار حتى استقلال إيران في عام ١٩٧٩.وفي ١٩٧٩، شهدت إيران ثورة إسلامية أدت إلى إقامة جمهورية إسلامية. تغيرت التشريعات والممارسات الإدارية بشكل كبير لتتلاءم مع المبادئ الإسلامية، حيث تأثرت الحكومة بالمرجعية الشيعية وتبنت نظامًا إسلاميًا.ومشاركة إيران في حروب المنطقة، خاصة خلال حرب العراق الإيرانية، أثرت على الهيكل الاقتصادي والتشريعات المتعلقة بالدفاع والأمان.وأما العراق، فيعود تاريخه إلى العصر البابلي، حيث كانت بلاد ما بين النهرين مركزًا حضاريًا مهمًا. وفي العصر الحديث، شهد العراق العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تركت بصماتها على التشريعات والممارسات الإدارية فيه.وفي القرن التاسع عشر، شهد العراق فترة من الحكم العثماني، الذي تميز بتراجع الحكم المركزي.وقد تأثر العراق بالاستعمار البريطاني في القرن العشرين وحصوله على الاستقلال في عام ١٩٣٢. أدى ذلك إلى تشكيل هيكل سياسي وقانوني جديد.وفي عام ١٩٥٨، اندلعت ثورة في العراق، أسفرت عن الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية. وبعد ذلك، شهد العراق العديد من الانقلابات والتغيرات السياسية، التي أثرت على التشريعات والممارسات الإدارية فيه.وفي الفترة ما بين الستينات وحتى عام ٢٠٠٣، شهد العراق فترة حكم صدام حسين. كانت هناك تشريعات صارمة وممارسات إدارية تتسم بالقمع والسيطرة الشديدة.ثم حرب الخليج الأولى والحرب الأمريكية في العراق والتى قد تركت آثاراً عميقة على الهيكل القانوني والإداري في العراق، مع تأثير الانتقال إلى نظام ديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣.فكلا البلدين يتسمان بتأثير الديانة والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية، حيث يلتزمان بقيم ومبادئ دينية وثقافية تشكل جزءًا كبيرًا من الهوية الوطنية.وقد تأثرت إيران بشكل كبير بالقانون الإسلامي، بينما يشهد العراق تأثيرًا أقل، ولكن الديانة الإسلامية لا تزال تلعب دورًا في صياغة التشريعات.كما تواجه كلا البلدين التحديات الحديثة في مجالات مثل التكنولوجيا والعولمة، وتؤثر هذه التحديات على السياسات الحكومية والتشريعات لتكون أكثر تطورًا.

بهذا السياق، يمكن التأكيد على أهمية فهم التاريخ والثقافة في دراسة تأثيرهما على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق خلال العصر الحديث(**.طاهري، أمير. نفس المصدر)**

2.2 تأثير الثقافة على هيكل المجتمع

إن تأثير الثقافة على هيكل المجتمع يعد موضوعًا حيويًا ومعقدًا يستحق التفكير والتحليل. في إيران والعراق، تشكل التاريخ والثقافة جزءًا أساسيًا من هويتهما الوطنية، وتلعب دورًا هامًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية. يمكن تسليط الضوء على بعض الجوانب الرئيسية لهذا التأثير في سياق البحث:

أولًا وقبل كل شيء، يجسد التاريخ الطويل لكل من إيران والعراق جذورًا عميقة في التاريخ الإسلامي والفارسي. يعكس هذا التاريخ الطويل على هيكل المجتمع ويؤثر في القيم والتقاليد التي تشكل أساس القانون والإدارة. إن الدين الإسلامي، الذي يلعب دورًا هامًا في توجيه الحياة اليومية والتفاعلات الاجتماعية، يتسم بتأثير قوي على التشريعات والسلطات الإدارية.تتنوع الثقافات العرقية واللغوية في المنطقة، وهذا يعكس التنوع الثقافي الذي يمتد على مر العصور. يمكن أن يؤثر هذا التنوع في كيفية فهم وتفسير القوانين والممارسات الإدارية، وقد يكون له تأثير على العدالة والمساواة في المجتمع.يعكس تاريخ الاحتلال والتدخل الخارجي في المنطقة تأثيرًا كبيرًا على هيكل المجتمع والسلطات المحلية. قد يؤدي التأثير الخارجي إلى تغييرات هيكلية في النظام القانوني والإداري، وقد يكون له تأثير على مستوى الديمقراطية والشفافية.

من الناحية الاقتصادية، يمكن أن تكون القضايا الثقافية مرتبطة أيضًا بتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية. يمكن أن تظهر الثقافة والتاريخ تأثيرها في تشكيل السياسات الاقتصادية وإدارة الموارد.كما يظهر أن التأثيرات الثقافية والتاريخية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل هيكل المجتمع وتوجيه التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. التفاعل المعقد بين العوامل التاريخية والثقافية يساهم في تشكيل الهوية الوطنية ويؤثر في تطور النظم القانونية والإدارية في هذين البلدين. **(بايبس، دانيال. ، ٢٠٠٤)**

2.2.1 القيم والتقاليد

القيم والتقاليد هي مكونات أساسية للثقافة، وهي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل هيكل المجتمع. تحدد القيم ما يعتبره المجتمع مهمًا ومرغوبًا فيه، بينما تحدد التقاليد السلوكيات والممارسات التي يعتبرها المجتمع مقبولة.

في إيران والعراق، تلعب القيم والتقاليد دورًا مهمًا في تشكيل هيكل المجتمع.

تشترك الدولتان في العديد من القيم والتقاليد المشتركة، مثل:

- الأهمية الكبيرة للأسرة :تتمتع الأسرة بمكانة عالية في كل من إيران والعراق. تعتبر الأسرة وحدة أساسية في المجتمع، وهي مسؤولة عن رعاية أفرادها.
- الاحترام للكبار :يُنظر إلى الكبار في السن على أنهم مصدر الحكمة والاحترام. يُتوقع من الشباب احترام كبار السن وطاعتهم.
- الأهمية الكبيرة للدين :الدين هو جزء أساسي من الحياة اليومية في كل من إيران والعراق. يلعب الدين دورًا مهمًا في تشكيل القيم والتقاليد، ويؤثر على العديد من جوانب الحياة، مثل التعليم والزواج والعلاقات الاجتماعية.تؤثر هذه القيم والتقاليد على هيكل المجتمع في إيران والعراق بعدة طرق. على سبيل المثال، تساهم الأهمية الكبيرة للأسرة في تعزيز الروابط الأسرية القوية. كما تساهم الأهمية الكبيرة للكبار في السن في تعزيز احترام النظام الاجتماعي. وتساهم الأهمية الكبيرة للدين في تعزيز القيم التقليدية والأخلاقية.وفي إيران والعراق، تظهر القيم والتقاليد بوضوح في هيكل المجتمع، حيث تلعب العائلة والدين أدوارًا حيوية. تُعتبر العائلة مؤسسة رئيسية تسهم في تنظيم المجتمع، حيث تتحمل مسؤلية تربية الأطفال وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب دورًا هامًا في تنظيم الزواج والعلاقات الاجتماعية، حيث يتم تقديم الدعم والحماية للأفراد داخل إطار الأسرة.أما الدين، فيلعب دورًا بارزًا في تحديد هيكل المجتمع وسلوكياته. يحكم الدين العديد من القوانين والقواعد التي تتعلق بالزواج والطلاق والأسرة، مما يؤثر بشكل كبير في الحياة اليومية للأفراد. يُظهر التأثير الديني أيضًا في مجالات مثل التعليم والصحة، حيث يتم توجيه القوانين والممارسات وفقًا للقيم والتقاليد الدينية. يترسخ الدين كمرشد للسلوك الفردي والجماعي، مما يعزز التماسك الاجتماعي والتفاعل الثقافي. في هذا السياق، يظهر الدين كقاعدة للتعايش وتحديد الهوية الاجتماعية في إطار المجتمعات الإيرانية والعراقية. **(سلامة، غسان. ٢٠١١)**

2.2.2 التكوين الاجتماعي

يُعرَّف التكوين الاجتماعي بأنه عملية تفاعلية مستمرة بين الأفراد والجماعات والقوى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويؤثر كل من هذه العوامل على هيكل المجتمع، والذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تربط الأفراد والجماعات ببعضها البعض.

- **الثقافة وتأثيرها على التكوين الاجتماعي**

تعد الثقافة أحد أهم العوامل التي تؤثر على التكوين الاجتماعي. وتُعرَّف الثقافة بأنها مجموعة المعارف والقيم والعادات والتقاليد التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد. إن الثقافة تشكل عنصراً حيوياً في تحديد وتوجيه التكوين الاجتماعي، حيث تندرج تأثيراتها ضمن سياقات متعددة تتداخل لتشكل الهوية والتصرفات الاجتماعية للأفراد. وإحدى الآليات الرئيسية التي تعكس تأثير الثقافة على التكوين الاجتماعي هي التنشئة الاجتماعية، حيث تلعب دوراً هاماً في توجيه سلوك الأفراد من خلال نقل القيم والمعايير الثقافية الجوهرية. من خلال التنشئة الاجتماعية، يتلقى الأفراد توجيهاتهم ويتعلمون قواعد السلوك المقبولة في المجتمع الذي ينتمون إليه.فالتواصل يمثل أيضاً جزءاً أساسياً من آليات نقل الثقافة، حيث يُعتبر وسيلة فعالة لنقل القيم والتقاليد من جيل إلى جيل. عبر التفاعل بين الأفراد في المجتمع، ليتم تبادل الخبرات والمعرفة الثقافية، مما يسهم في استمرارية توارث الثقافة وتطويرها عبر الأجيال. فاللغة والفنون والتقاليد تعتبر وسائل فعّالة للتواصل وتساهم في نقل التراث الثقافي.

في هذا السياق، يلعب التفاعل الاجتماعي دوراً حيوياً في تشكيل وتكوين الأفراد. ويتعلم الأفراد كيفية التكيف مع القيم والمعايير الثقافية السائدة من خلال التفاعل مع أفراد المجتمع المحيط بهم. يُظهر التفاعل الاجتماعي الضرورة الحية لتطبيق وفهم القيم الثقافية في سياق الحياة اليومية، مما يُساهم في بناء التلاحم الاجتماعي وتعزيز الهوية الجماعية.وبهذه الطرق، تتداخل هذه الآليات لتشكل شبكة معقدة من التأثيرات تجعل الثقافة تلعب دوراً حيوياً في توجيه السلوك وتكوين الهوية الاجتماعية.

- **تأثير التاريخ على الثقافة**

يتأثر التاريخ بالثقافة بشكل كبير من خلال عدة عوامل، حيث تترك الأحداث التاريخية بصمات عميقة تؤثر في طبيعة الثقافة وتسهم في تطوير قيم ومعايير جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الشخصيات التاريخية دورًا فعّالًا في تشكيل الثقافة من خلال نقل أفكارهم وقيمهم إلى الأجيال اللاحقة. وتسهم المؤسسات التاريخية بشكل مهم في الحفاظ على الثقافة ونقلها عبر الأجيال، حيث تعمل على توثيق وتخزين التراث الثقافي وتوفير وسائل لنقله إلى المستقبل.يُعد التاريخ والثقافة من أهم العوامل التي تؤثر على التكوين الاجتماعي، وبالتالي على التشريعات والممارسات الإدارية. وقد تأثرت التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق بشكل كبير بالتاريخ والثقافة المشتركة للبلدين.

(نصر، سيد حسين. ٢٠١٥)

المبحث الثالث: التشريعات الإدارية في إيران.

يلعب التاريخ والثقافة دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية في أي دولة. ففي إيران، تعكس التشريعات الإدارية تاريخ البلاد الطويل وثقافتها الغنية.وتعود جذور نظام الحكم في إيران إلى الإمبراطورية الأخمينية، التي أسسها الملك قورش الكبير في القرن السادس قبل الميلاد. وقد كان نظام الحكم في هذه الإمبراطورية مركزيًا، حيث كان الملك هو السلطة العليا في الدولة.بعد سقوط الإمبراطورية الأخمينية، حكمت إيران العديد من الإمبراطوريات والسلالات، بما في ذلك الإمبراطورية البارثية والإمبراطورية الساسانية. وقد تميزت هذه الإمبراطوريات بأنظمة حكم مركزية قوية.وفي القرن التاسع عشر، أصبحت إيران تحت السيطرة البريطانية والروسية. وقد أدى هذا إلى ضعف نظام الحكم المركزي في البلاد، وظهور حركات استقلالية محلية.في عام ١٩٠٦، تم إصدار دستور إيران، الذي نص على نظام ملكي دستوري. وقد أدى هذا إلى تعزيز حقوق الشعب الإيراني، ووضع قيود على السلطة المطلقة للملك.في عام ١٩٧٩، حدثت الثورة الإسلامية في إيران، والتي أدت إلى الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي، وإقامة نظام حكم جمهوري إسلامي.وأيضاً تلعب الثقافة دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية في إيران. فالثقافة الإيرانية هي مزيج من الثقافة الإسلامية والثقافات المحلية تؤكد الثقافة الإسلامية على أهمية العدل والعدالة الاجتماعية. كما تؤكد على أهمية المسؤلية الاجتماعية للحكومة.وتؤكد الثقافات المحلية في إيران على أهمية الأسرة والمجتمع. كما تؤكد على أهمية احترام كبار السن.كما تستند أيضا التشريعات الإدارية في إيران إلى الدستور الإيراني، والقوانين واللوائح الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية.تنظم التشريعات الإدارية الهيكل التنظيمي للحكومة الإيرانية، واختصاصاتها، ومسؤلياتها. كما تنظم هذه التشريعات إجراءات العمل الحكومي، وحقوق وواجبات الموظفين الحكوميين.ويمكن ملاحظة تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات الإدارية في إيران في عدة جوانب، ومنها المركزية والتى تتميز التشريعات الإدارية الإيرانية بالمركزية، حيث تمنح السلطات العليا في الدولة صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات الإدارية. ويرجع ذلك إلى تاريخ إيران الطويل وثقافتها الغنية، اللتين ميزتهما المركزية السياسية.وبالأضافة للدين الذى يلعب الدين دورًا مهمًا في التشريعات الإدارية الإيرانية. فهناك العديد من القوانين واللوائح التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. ويرجع ذلك إلى أن إيران هي دولة إسلامية، والدين الإسلامي هو مصدر رئيسي للتشريعات في البلاد.وأيضاً الأسرة والمجتمع والذى من خلالهم تؤكد التشريعات الإدارية الإيرانية على أهمية الأسرة والمجتمع. فهناك العديد من القوانين واللوائح التي تحمي حقوق الأسرة والأفراد. ويرجع ذلك إلى أن الثقافة الإيرانية تؤكد على أهمية الأسرة والمجتمع.كما تعكس التشريعات الإدارية في إيران تاريخ البلاد الطويل وثقافتها الغنية. فالتاريخ والثقافة هما من أهم العوامل التي تؤثر على التشريعات والممارسات الإدارية في أي دولة.

(كيدي، نيكي ر. ٢٠٠٦)

3.1 النظام القانوني والتشريعات.

النظام القانوني في إيران هو نظام مختلط من القانون الإسلامي والقانون المدني. ويستند القانون الإسلامي إلى الشريعة الإسلامية، وهي مجموعة من القوانين التي تستند إلى القرآن والسنة النبوية. يستند القانون المدني إلى القانون الفرنسي، الذي تم تبنيه في إيران في القرن التاسع عشر.يتكون النظام القانوني الإيراني من ثلاثة فروع رئيسية:

- القانون الدستوري: يحدد هذا القانون هيكل الحكومة وسلطاتها.
- القانون الجنائي: يحدد هذا القانون الجرائم والعقوبات.
- القانون المدني: يحدد هذا القانون العلاقات بين الأفراد والشركات.

يستند القانون الدستوري الإيراني إلى مبدأ ولاية الفقيه، وهو مبدأ يمنح أعلى سلطة في الدولة إلى الفقيه الشيعي الأعلى. يحدد الدستور أيضًا دور البرلمان ومجلس الشورى الإسلامي، وهما الهيئتان التشريعيتان في إيران.يستند القانون الجنائي الإيراني إلى الشريعة الإسلامية، ويتضمن مجموعة واسعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم ضد الأشخاص، والجرائم ضد الممتلكات، والجرائم ضد الدين. تتراوح العقوبات الجنائية في إيران من الجلد إلى الإعدام.يستند القانون المدني الإيراني إلى القانون الفرنسي، وينظم العلاقات بين الأفراد والشركات في مجالات مثل الزواج والطلاق والإرث والعقود.بالإضافة إلى هذه الفروع الثلاثة الرئيسية، هناك أيضًا عدد من التشريعات المتخصصة في إيران، مثل قانون العمل وقانون الأسرة.تتسم قوانين وتشريعات إيران بتنوعها وتشمل عدة مجالات حيوية. ويُعد قانون العقوبات الإسلامي الإيراني أحد الأساسيات، حيث يحدد الجرائم والعقوبات، ويُشير إلى عقوبات قاسية، بما في ذلك عقوبة الإعدام. من ناحية أخرى، يركز قانون الأسرة الإيراني على تنظيم مجالات الزواج والطلاق، ويحدد حقوق الإرث والعلاقات الأسرية. في مجال العمل، يُنظم قانون العمل الإيراني علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل، بينما يُركز قانون التجارة الإيراني على تنظيم الأنشطة التجارية في البلاد. وتجسد هذه القوانين والتشريعات إطارًا قانونيًا يُحدد حياة المواطنين وينظم مختلف جوانب حياتهم اليومية والمهنية.تخضع التشريعات الإيرانية للمراجعة المستمرة من قبل البرلمان ومجلس الشورى الإسلامي. تم إجراء عدد من الإصلاحات القانونية في إيران في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إصلاح قانون العقوبات الإسلامي وقانون الأسرة.تواجه النظام القانوني في إيران تحديات عدة، حيث يظهر عدم وضوح بعض القوانين والتشريعات، مما يتسبب في انعدام اليقين القانوني وتعقيد فهم النظام القانوني. إضافةً إلى ذلك، يعاني النظام من نقص حاد في الموارد المالية والبشرية، مما يؤدي إلى بطء في إجراءات التقاضي وتأخر في تحقيق العدالة. كما يشكل عدم استقلال السلطة القضائية تحديًا إضافيًا، حيث يمكن أن يتسبب في تدخل الحكومة في العمل القضائي، مما يعرقل سير العدالة ويؤثر على فعالية النظام القانوني بشكل عام.تسعى الحكومة الإيرانية إلى إصلاح النظام القانوني في البلاد من أجل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. **(كيدي، نيكي ر.نفس المصدر)**

3.2 تاريخ التطور الإداري.

يمتد تاريخ التطور الإداري في إيران إلى آلاف السنين، حيث يعود إلى الإمبراطورية الأخمينية التي أسسها الملك قورش الكبير في القرن السادس قبل الميلاد. وقد تميز هذا النظام الإداري بتنظيمه المحكم وكفاءته العالية، حيث كان يعتمد على تقسيم الإمبراطورية إلى ولايات وإمارات يحكمها ولاة معينون من قبل الملك.وفي عهد الإمبراطورية الساسانية التي أسسها أردشير الأول في القرن الثالث قبل الميلاد، شهد النظام الإداري تطورًا ملحوظًا، حيث تم إنشاء عدد من الوزارات الجديدة، مثل وزارة المالية ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية. كما تم إنشاء نظام ديواني متكامل للإدارة الحكومية.وفي عهد الدولة الإسلامية، شهد النظام الإداري في إيران تطورًا جديدًا، حيث تم استبدال نظام الولاة بنظام الأقاليم التي يحكمها أمراء من الأسرة الحاكمة. كما تم إنشاء عدد من المكاتب الحكومية الجديدة، مثل مكتب الديوان ومكتب الخزينة ومكتب الجيش.وفي عهد السلاجقة، تم تعزيز النظام الإداري في إيران، حيث تم إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة، مثل ديوان الإنشاء وديوان الرسائل. كما تم تطوير نظام البريد والطرق والمواصلات.وفي عهد الصفويين، شهد النظام الإداري تطورًا كبيرًا، حيث تم إنشاء نظام مركزي قوي يعتمد على تقسيم الدولة إلى ولايات وإمارات. كما تم إنشاء عدد من المؤسسات الحكومية الجديدة، مثل ديوان الأحكام وديوان الإنشاء وديوان الرسائل.وفي عهد القاجاريين، شهد النظام الإداري تراجعًا ملحوظًا، حيث اتسم بضعف المؤسسات الحكومية وانتشار الفساد.وفي عهد سلالة بهلوي، تم إجراء عدد من الإصلاحات الإدارية، حيث تم إنشاء نظام قضائي مستقل ونظام تعليمي حديث. وفي عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تم إنشاء نظام إداري جديد يعتمد على مبادئ الإسلام.

- **مراحل التطور الإداري في إيران**يمكن تقسيم تاريخ التطور الإداري في إيران إلى ثلاث مراحل رئيسية:

الأولى: مرحلة الإمبراطوريات القديمة (٦٠٠ ق.م – ٦٥١ م)في هذه المرحلة، تميز النظام الإداري في إيران بتنظيمه المحكم وكفاءته العالية. وقد اعتمد هذا النظام على تقسيم الإمبراطورية إلى ولايات وإمارات يحكمها ولاة معينون من قبل الملك.

الثانية: مرحلة الدولة الإسلامية (٦٥١ م – ١٧٣٦ م)

في هذه المرحلة، شهد النظام الإداري في إيران تطورًا ملحوظًا، حيث تم استبدال نظام الولاة بنظام الأقاليم التي يحكمها أمراء من الأسرة الحاكمة. كما تم إنشاء عدد من المكاتب الحكومية الجديدة.

الثالثة: مرحلة الدول الحديثة (١٧٣٦ م – الآن)

في هذه المرحلة، شهد النظام الإداري في إيران تطورًا كبيرًا، حيث تم إنشاء نظام مركزي قوي وعدد من المؤسسات الحكومية الجديدة.

- **التحديات التي تواجه النظام الإداري في إيران**

يشهد النظام الإداري في إيران تحديات عدة، حيث يُعَد الفساد الإداري من أبرزها، حيث ينتشر في جميع أنحاء البلاد، مما يلقي بظلال سلبية على فعالية النظام الإداري. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات الحكومية صعوبات ناتجة عن ضعف القدرات الفنية والإدارية، مما ينعكس سلبًا على أدائها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة. ويضيف إلى هذا التحديات البيروقراطية، حيث يعاني النظام الإداري من تعقيدات البيروقراطية التي تؤدي إلى بطء عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما يعيق التطور الفعّال للإدارة العامة في البلاد.

- **الإصلاحات الإدارية في إيران**

قامت الحكومة الإيرانية بتنفيذ عدد من الإصلاحات الإدارية بهدف التصدي للتحديات الراهنة، حيث تم إنشاء وحدات مكافحة الفساد للحد من انتشار الفساد الإداري، وشهدت المؤسسات الحكومية تطويراً عبر برامج تدريب متخصصة لتطوير مهارات وأداء موظفيها، وتم تبسيط الإجراءات الإدارية بهدف تعزيز كفاءة الإدارة وتحسين أدائها.

- **المستقبل الإداري في إيران**

يعتمد مستقبل النظام الإداري في إيران على نجاح الحكومة الإيرانية في التغلب على التحديات التي تواجهه. وإذا تمكنت الحكومة الإيرانية من تحقيق ذلك، فإن النظام الإداري في إيران سيكون قادرًا على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، مما سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. **(كيدي، نيكي ر.نفس المصدر)**

3.3 التأثير الثقافي على صياغة التشريعات.

الثقافة هي مجموعة من القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تحدد سلوك المجتمع. لها تأثير عميق على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التشريعات.في إيران، الثقافة الإسلامية لها تأثير كبير على صياغة التشريعات. الدستور الإيراني ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقانون. وهذا يعني أن التشريعات الإيرانية يجب أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل العدالة والأخلاق والتكافل الاجتماعي.تعكس التشريعات الإيرانية تأثير الثقافة الإسلامية عليها في عدة مجالات، حيث يستند قانون الأسرة الإيراني إلى الشريعة الإسلامية، محددًا حقوق وواجبات الزوجين والأبناء. يفرض القانون على الزوج توفير المأوى والمأكل والملبس للزوجة، ويحث على التعامل بلطف وحسن معاملة. فيما يخص قانون العقوبات، يستند إلى الشريعة الإسلامية لتحديد العقوبات، حيث يفرض الإعدام كعقوبة للجرائم الجسيمة، ويحدد الرجم كعقوبة للزنا. أما قانون الأحوال الشخصية، فيحدد حقوق وواجبات الأفراد في قضايا الزواج والطلاق والميراث، مع التأكيد على ضرورة أن يكون الزواج مبنيًا على الرضا المتبادل وأن الطلاق يتم عبر المحكمة.بالإضافة إلى الثقافة الإسلامية، تؤثر أيضًا الثقافة الإيرانية التقليدية على صياغة التشريعات. على سبيل المثال، تلعب العائلة دورًا مهمًا في المجتمع الإيراني، ولذلك تدعم التشريعات الإيرانية حقوق الأسرة وحماية الأطفال.تظهر تأثيرات الثقافة الإيرانية التقليدية بشكل واضح في عدة مجالات تشريعية، حيث يُنص قانون العمل الإيراني على عدم جواز توظيف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا، فيما يفرض قانون التعليم الإلزامية للتعليم الابتدائي على جميع الأطفال الإيرانيين. وفي إطار الرعاية الاجتماعية، يُنص قانون الرعاية الاجتماعية الإيراني على ضرورة تقديم الرعاية للفئات المحتاجة، مثل الفقراء والمعاقين، مما يعكس الترسيخ القانوني لقيم الرعاية والاهتمام الاجتماعي في الثقافة الإيرانية التقليدية.

بشكل عام، فإن الثقافة لها تأثير عميق على صياغة التشريعات في إيران. تعمل الثقافة الإسلامية والإيرانية التقليدية على تحديد المبادئ والقيم التي تستند إليها التشريعات الإيرانية. **(مولوي، نفيس. ٢٠٠٥)**

3.4 القضايا الحديثة في التشريعات الإدارية.

تأثرت التشريعات الإدارية في إيران بعوامل عديدة، منها التاريخ والثقافة والدينية. فتشهد التشريعات الإدارية في إيران العديد من التحديات الحديثة، حيث يُشير الدستور الإيراني إلى الفصل الواضح بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن يظهر في الواقع تداخل كبير بينها، مما يعيق تنفيذ التشريعات الإدارية ويخلق بيئة غير مواتية لمكافحة الفساد. كما يتسم النظام الإداري بمركزية السلطة، ما يُمنح

الحكومة المركزية صلاحيات واسعة، ويؤدي ذلك إلى ضعف الإدارة المحلية وتقييد الابتكار والإبداع. وفي سياق آخر، يُعاني النظام الإداري من نقص في الشفافية والمساءلة، حيث غياب ضمانات كافية للمساءلة الفعّالة للموظفين الحكوميين، مما يؤدي إلى انتشار الفساد في الإدارة الإيرانية.للتعامل مع التحديات الواردة في التشريعات الإدارية في إيران، فيمكن اتخاذ عدة إجراءات. ويُقترح تعزيز استقلال القضاء من خلال إصلاح النظام الانتخابي للقضاة وضمان حصانتهم من الملاحقة القضائية. كما يمكن تعزيز الإدارة المحلية من خلال منح المجالس المحلية صلاحيات إضافية، وتخصيص الموارد المالية والبشرية الضرورية لها. ولتحسين الشفافية والمساءلة، يفضل نشر المعلومات الإدارية بشكل مفتوح، وإقامة قنوات للشكاوى والبلاغات عن الفساد، لتعزيز مستوى الثقة في الإدارة الإيرانية وتعزيز فعالية النظام الإداري.ومن الجدير بالذكر أن هذه القضايا هي جزء من التحديات التي تواجه الإدارة الإيرانية بشكل عام، وليست حكرًا على التشريعات الإدارية فقط. **(مولوي، نفيس. نفس المصدر)**

المبحث الرابع: التشريعات الإدارية في العراق.

تتسم التشريعات الإدارية في العراق بأهميتها الكبيرة في توجيه وتنظيم سير العمل الحكومي، حيث تُعد إطارًا قانونيًا حيويًا يحدد الصلاحيات والواجبات التي يجب أداؤها من قبل الجهات الإدارية. يتسم هدف هذه التشريعات بتحقيق العدالة وتعزيز الشفافية في إدارة الشؤون العامة، وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.تشمل مجالات تطبيق هذه التشريعات قضايا هامة مثل توزيع الصلاحيات بين السلطات المختلفة، وضمان حقوق المواطنين، وتنظيم الإجراءات الإدارية. يُعتبر الالتزام الجاد بتلك التشريعات أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق مبادئ الحكم الرشيد وتطوير البيئة الإدارية لتلبية احتياجات وتطلعات المجتمع العراقي.تحظى تلك التشريعات بأهمية خاصة في تعزيز المسؤلية والشفافية في أداء السلطات الحكومية، وتوفير إطار قانوني يحقق التوازن بين السلطات ويضمن حقوق المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه التشريعات دورًا حيويًا في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشرًا للالتزام بقيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ويعتبر التحقق من التماشي والامتثال لتلك التشريعات أمرًا حيويًا لضمان استمرارية تحقيق أهدافها وتحسين الأداء الإداري لتلبية متطلبات المجتمع وتطلعاته. **(هيرو، ديليب. ٢٠١١)**

4.1النظام القانوني والتشريعات.

- **النظام القانوني في العراق**

يستند النظام القانوني في العراق على النموذج المصري في معالجاته التشريعية وقد اختطَ لنفسه طريقا وسطا بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي، وقبل ذلك القانون المدني الفرنسي. على الرغم من أنه يشتمل على العناصر الإسلامية، ويستند أساسا هيكلها العام والمضمون في القانون المدني القاري.ويتكون النظام القانوني في العراق من تشريعات متعددة تشكل إطارًا شاملاً للعلاقات القانونية بين الأفراد والدولة.

يشمل هذا النظام القانوني القوانين التالية: القانون الدستوري، الذي يمثل القانون الأعلى في الدولة ويحتوي على المبادئ العامة التي تحكم الدولة ومؤسساتها؛ القانون الجنائي، الذي يحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها؛ القانون المدني، الذي ينظم العلاقات الفردية مثل الحقوق العينية والالتزامات والعقود. كما يشمل النظام القانوني قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم العلاقات الأسرية، وقانون التسجيل العقاري الذي ينظم تسجيل العقارات ونقل ملكيتها. ويُضاف إلى ذلك قانون العسكري الذي ينظم شؤون الجيش والشرطة، وقانون الانتخابات الذي ينظم الانتخابات العامة والمحلية. وختامًا، يُشير النظام القانوني أيضًا إلى القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول.التشريعات في العراقمنذ العام ٢٠٠٣، تاريخ الاحتلال الأمريكي في العراق، شهدت البلاد إصدار أكثر من ١٠٠٠ قانون جديد، يشكلون جوانب حيوية في تطوير الأنظمة القانونية. يعد قانون العقوبات العراقي الجديد الذي صدر عام ٢٠٠٥ من بين هذه القوانين، حيث تضمن تعديلات هامة على القانون الجنائي العراقي السابق، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام في بعض الحالات. وأيضًا، صدر قانون الأحوال الشخصية العراقي الجديد عام ٢٠٠٦، الذي قام بتحديث قوانين الأحوال الشخصية السابقة، مما أدى إلى منح المرأة حقوقًا أكثر في مجالات الزواج والطلاق. فيما يلي، قانون النفط والغاز العراقي الجديد الذي صدر عام ٢٠٠٧، والذي نظم استغلال موارد النفط والغاز في العراق. وفي عام ٢٠١٠، صدر قانون الانتخابات العراقي الجديد الذي أدى إلى تعديلات هامة، مثل تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ عامًا، وبهذا يشير هذا التطور القانوني إلى جهود العراق في تحقيق التقدم والتحول في إطار الأنظمة القانونية والمجتمعية.وهناك العديد من التشريعات الأخرى التي صدرت في العراق في السنوات الأخيرة، مثل قوانين التجارة والصناعة والضرائب والبيئة وغيرها. **(تشوبين وشهرام وتشارلز تريب. ١٩٨٨)**

- **التحديات التي تواجه النظام القانوني والتشريعات في العراق**

يواجه النظام القانوني والتشريعات في العراق العديد من التحديات، منها:

- عدم التناسق بين التشريعات: حيث يوجد العديد من التشريعات المتعارضة أو غير المتكاملة فيما بينها.
- عدم مواكبة التشريعات للتطورات الاجتماعية والاقتصادية: حيث أن العديد من التشريعات العراقية قديمة ولا تعكس التطورات التي حدثت في المجتمع العراقي.
- ضعف تطبيق التشريعات: حيث أن هناك العديد من التشريعات العراقية التي لا تطبق على أرض الواقع.

وتعمل الحكومة العراقية على مواجهة هذه التحديات من خلال إصدار تشريعات جديدة ومراجعة التشريعات القديمة وتعزيز تطبيق القانون. **(هيرو، ديليب. نفس المصدر)**

4.2تاريخ التطور الإداري.

تاريخ التطور الإداري في العراق يمتد عبر عدة فترات تاريخية، حيث شهدت البلاد تحولات سياسية واجتماعية تأثرت بها هياكلها الإدارية. في العصور القديمة، كان للعراق أثر كبير في تاريخ الحضارة، حيث ازدهرت الإدارة السلطوية والمؤسسات الحكومية في مدن مثل بابل وأشور. وقد تأثرت الإدارة العراقية أيضًا بالفترة الإسلامية، حيث شهدت إنشاء دولة عباسية في بغداد، وتطوير نظام إداري متقدم.

وفي القرون الوسطى، تأثرت الإدارة بالدولة العثمانية، وظلت البلاد تابعة لها لعدة قرون، مما أثر على هياكل الحكومة والإدارة. مع نهاية الحكم العثماني، جرت تحولات جذرية في التنظيم الإداري للعراق، وخلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، تم تطوير نظام إداري جديد، مما سهم في تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

مع تأسيس الجمهورية في منتصف القرن العشرين، شهد العراق تطورات إدارية كبيرة، مع تشكيل هياكل حكومية متقدمة وتطوير الخدمات العامة. تأثرت الإدارة في العراق بالأحداث السياسية والاقتصادية في العقود التالية، مع تغيرات في النظم الحكومية والإصلاحات الإدارية. بشكل عام، يمكن القول إن تاريخ التطور الإداري في العراق يعكس التحولات الواسعة في السياق السياسي والاجتماعي للبلاد. (محمد عبد اللطيف أبو زيد. (٢٠٠٩))

4.3التأثير الثقافي على صياغة التشريعات.

تأثير العوامل الثقافية على صياغة التشريعات في العراق يعكس تاريخاً طويلاً من التأثير المتبادل بين الثقافة والقانون. يشكل التراث الثقافي للعراق عنصراً أساسياً في تحديد القيم والمعايير التي تستند إليها التشريعات. يتأثر القانون بالقيم والتقاليد الاجتماعية، وتلعب الثقافة دوراً حيوياً في توجيه التفكير القانوني وصياغة السياسات.في العراق، تشكل التأثيرات الثقافية جزءاً كبيراً من مصدر القوانين واللوائح. يتمثل ذلك في اعتبار الشريعة الإسلامية (الشريعة) مصدرًا أساسيًا للتشريعات في العديد من المجالات، مما يعكس الهوية الثقافية والدينية للمجتمع العراقي. على سبيل المثال، قد تتمثل التأثيرات الثقافية في التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق، حيث يمكن أن تتم مراعاة القيم الاجتماعية والدينية في صياغة هذه القوانين.من جانب آخر، يمكن أن يؤثر التوجه السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي في صياغة التشريعات. على سبيل المثال، قد ينعكس التأثير الثقافي في قوانين حقوق الإنسان، حيث يمكن أن تتأثر تلك القوانين بقيم المجتمع والروح الوطنية.كما يظهر التأثير الثقافي على صياغة التشريعات في العراق كعنصر متكامل يجمع بين التراث الثقافي والاحتياجات الحديثة للمجتمع. يجب أن تكون هذه العلاقة تفاعلية لضمان أن تكون القوانين قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات الجماعة بشكل فعّال. **(ستانسفيلد، غاريث. ٢٠٠٧)**

4.4القضايا الحديثة في التشريعات الإدارية.

شهدت التشريعات الإدارية في العراق في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، وذلك من خلال صدور عدد من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تطوير الإدارة العامة وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم القضايا الحديثة في التشريعات الإدارية العراقية ما يلي:

- تطوير القضاء الإداري :تم إصدار قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة العراقي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩، والقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، حيث تم بموجبهما توسيع وتطوير تشكيالت القضاء الإداري وتحسين بعض جوانبه الإجرائية، كما تم تغيير تسمية مجلس شورى الدولة إلى مجلس الدولة وفك ارتباطه بوزارة العدل واعتباره هيئة مستقلة.

- تعزيز الشفافية والمساءلة :تم إصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩، والذي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، من خلال وضع ضوابط وإجراءات لاختيار وتعيين الموظفين، وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وضمان محاسبتهم.
- تطوير الإدارة الإلكترونية :تم إصدار قانون الحكومة الإلكترونية رقم ٦٠ لسنة ٢٠١٦، والذي يهدف إلى تطوير الإدارة الإلكترونية في العراق، من خلال وضع إطار قانوني لتنظيم استخدام التكنولوجيا في العمل الحكومي، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة.
- مكافحة الفساد :تم إصدار قانون مكافحة الفساد رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى مكافحة الفساد في العراق، من خلال وضع عقوبات مشددة على مرتكبيه، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة لمكافحة الفساد.هذه القضايا وغيرها تعكس اهتمام المشرع العراقي بتطوير الإدارة العامة وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. **(ستانسفيلد، غاريث. نفس المصدر)**

المبحث الخامس: الممارسات الإدارية في إيران والعراق.

تعتبر الممارسات الإدارية في إيران والعراق نتاجًا لتأثيرات معقدة يفرضها التاريخ والثقافة على هاتين الدولتين الشهيرتين في منطقة الشرق الأوسط. يعكس التاريخ العريق والثقافة الغنية في هاتين البلدين على الساحة الإدارية تفاعلًا مع تحديات وتغيرات العصور المختلفة. يشكل التأثير الثقافي والتاريخي أساسًا للتشريعات والممارسات الإدارية، مما يبرز أهمية فهم السياق الثقافي والتاريخي في تحليل البيئة الإدارية في هذه الدولتين.في إيران، يعكس تأثير التاريخ العظيم للإمبراطوريات الفارسية والتأثيرات الإسلامية تشكيل الهوية الإيرانية وتوجيه التشريعات والممارسات الإدارية. يتجلى ذلك في نظام الحكم الإسلامي الذي يعتمد على الفقه الشرعي ويندرج تحت سقف الجمهورية الإسلامية. كما أن العناصر الثقافية المتنوعة في إيران تلعب دورًا حيويًا في تشكيل سياق الممارسات الإدارية، مما يتسم بالتعددية والتنوع.

أما في العراق، فيتأثر التشريع والإدارة بالتاريخ الطويل للمنطقة، بدءًا من الحضارات القديمة مرورًا بالإسلام والعصور الوسطى، وصولًا إلى الفترة الحديثة. يعكس نظام الحكم والتشريعات في العراق التحديات التاريخية والثقافية التي شكلت هذا البلد. يظهر التأثير الثقافي في التفاعل بين الطوائف المختلفة والمجتمعات العرقية في تحديد الإطار الإداري.إن فهم التأثير المتبادل للتاريخ والثقافة على الممارسات الإدارية في إيران والعراق يعزز القدرة على تحليل التحولات الإدارية الراهنة وتوجيه الإصلاحات المستقبلية. تشكل هذه الممارسات جسرًا بين التقليد والتحديث، حيث يجب تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالقيم والهوية الثقافية، وضرورة التطور لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. **(هيرو، ديليب. ٢٠١١)**

5.1 البنية الإدارية الحالية.

البنية الإدارية الحالية في إيران والعراق

تتميز البنية الإدارية الحالية في إيران والعراق بالعديد من التشابهات ، حيث تعتمد كلا الدولتين على نظام مركزي قوي يسيطر على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن كلا البلدين يعاني من البيروقراطية المفرطة والفساد، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الإدارية.في إيران، تتكون البنية الإدارية من ثلاثة مستويات رئيسية: الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والهيئات العامة. تقع الحكومة المركزية في طهران، وهي مسؤولة عن وضع السياسات العامة وتنفيذها. وتتكون الحكومة المركزية من عدة وزارات ومؤسسات، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع.الحكومات المحلية مسؤلة عن إدارة الشؤون المحلية في المدن والبلدات. وتتكون الحكومات المحلية من المجالس المحلية، والبلديات، والمحافظات.أما الهيئات العامة فهي مؤسسات مستقلة تتمتع ببعض الصلاحيات في مجال معين. ومن الأمثلة على الهيئات العامة في إيران هيئة الإذاعة والتلفزيون، وهيئة البريد، وهيئة السكك الحديدية.في العراق، تتكون البنية الإدارية من ثلاثة مستويات رئيسية: الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، والحكومات المحلية. تقع الحكومة الاتحادية في بغداد، وهي مسؤولة عن وضع السياسات العامة وتنفيذها. وتتكون الحكومة الاتحادية من عدة وزارات ومؤسسات، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع.الحكومات الإقليمية مسؤولة عن إدارة الشؤون المحلية في الأقاليم الثلاث: كردستان، وإقليم الفرات الأوسط، وإقليم جنوب العراق. وتتكون الحكومات الإقليمية من المجالس الإقليمية، والحكومات المحلية.أما الحكومات المحلية فهي مسؤولة عن إدارة الشؤون المحلية في المدن والبلدات. وتتكون الحكومات المحلية من المجالس المحلية، والبلديات.الاختلافات بين البنية الإدارية في إيران والعراق

هناك بعض الاختلافات الرئيسية بين البنية الإدارية في إيران والعراق، منها:

- النظام السياسي :إيران هي جمهورية إسلامية، بينما العراق هي جمهورية اتحادية.
- عدد المحافظات :تمتلك إيران ٣١ محافظة، بينما يمتلك العراق ١٨ محافظة.

- درجة الحكم الذاتي :تتمتع المحافظات في إيران بقدر أكبر من الحكم الذاتي من المحافظات في العراق.
- تركيبة المجالس المحلية :تتكون المجالس المحلية في إيران من أعضاء منتخبين، بينما تتكون المجالس المحلية في العراق من أعضاء منتخبين ومن أعضاء معينين.

المستقبل المحتمل للبنية الإدارية في إيران والعراقمن المحتمل أن تستمر البنية الإدارية في إيران والعراق في التطور في السنوات القادمة. هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على هذا التطور، منها:

- التحولات السياسية :قد يؤدي التغيير في النظام السياسي في أي من البلدين إلى تغييرات في البنية الإدارية.
- الاضطرابات الاجتماعية :قد تؤدي الاضطرابات الاجتماعية، مثل الحروب أو الاحتجاجات، إلى تغييرات في البنية الإدارية.
- التنمية الاقتصادية :قد تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة أو نقصان الحكم الذاتي للحكومات المحلية.

من الصعب التنبؤ بالتغييرات المحددة التي قد تحدث في البنية الإدارية في إيران والعراق في المستقبل. ومع ذلك، من المرجح أن تستمر البنية الإدارية في التطور استجابة للظروف المتغيرة في كل من البلدين. **(محمد عبد الله زيد،٢٠١٥)**

5.2 دور المؤسسات الحكومية.

- **دور المؤسسات الحكومية في إيران والعراق**

تلعب المؤسسات الحكومية في إيران والعراق دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية في البلدين. فتاريخ البلدين وثقافتهما يؤثران بشكل كبير على طبيعة هذه المؤسسات وطريقة عملها.

في إيران، تلعب المؤسسة الدينية دورًا محوريًا في السياسة والإدارة. فالنظام السياسي في إيران هو نظام جمهورية إسلامية، حيث تتمتع المؤسسة الدينية بسلطة كبيرة في مجال التشريع والقضاء. ويؤثر هذا على التشريعات الإدارية في إيران، حيث تميل هذه التشريعات إلى أن تكون متأثرة بالمبادئ الإسلامية.

أما في العراق، فقد شهد البلد خلال العقود الماضية مجموعة من التغيرات السياسية والثقافية التي أثرت على المؤسسات الحكومية. فبعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، تم إنشاء نظام ديمقراطي جديد في العراق. وقد ساهمت هذه التغييرات في تطوير المؤسسات الحكومية في العراق، حيث أصبحت هذه المؤسسات أكثر استقلالية عن التدخل السياسي.

بشكل عام، يمكن القول أن التاريخ والثقافة يؤثران بشكل كبير على دور المؤسسات الحكومية في إيران والعراق. ففي إيران، تلعب المؤسسة الدينية دورًا محوريًا، بينما تميل المؤسسات الحكومية في العراق إلى أن تكون أكثر استقلالية عن التدخل السياسي.

وفيما يلي بعض الأمثلة على تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق:

- في إيران، تستند التشريعات الإدارية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. فمثلًا، ينص القانون الإيراني على أن المرأة يجب أن تحصل على إذن من زوجها أو ولي أمرها للعمل أو السفر خارج البلاد.
- في العراق، يميل نظام الخدمة المدنية إلى أن يكون أكثر كفاءة من نظام الخدمة المدنية في إيران. فهذا يرجع إلى أن نظام الخدمة المدنية في العراق يستند إلى المبادئ الديمقراطية، مثل الشفافية والمساءلة.

وأخيرًا، يمكن القول أن التاريخ والثقافة يلعبان دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. فهذه العوامل تؤثر على طبيعة هذه المؤسسات وطريقة عملها، وبالتالي على مستوى الأداء الحكومي في البلدين. **(محمد فريد غانم، ٢٠١٢)**

5.3 تحديات الممارسات الإدارية في ضوء التاريخ والثقافة.

تحديات الممارسات الإدارية في ضوء التاريخ والثقافة في إيران والعراق

يؤثر التاريخ والثقافة بشكل كبير على الممارسات الإدارية في أي دولة، وفي حالة إيران والعراق، فإن كلا البلدين يواجهان تحديات إدارية عديدة تعود إلى جذورها التاريخية والثقافية.

من أبرز التحديات الإدارية في إيران والعراق ما يلي:

- مركزية السلطة :تتميز إيران والعراق بأنظمة سياسية مركزية، مما يؤدي إلى ضعف مشاركة المواطنين في صنع القرار والإدارة العامة.
- البيروقراطية :تعاني إيران والعراق من بيروقراطية مترهلة وبطيئة، مما يحد من الكفاءة الإدارية وفاعليتها.
- الفساد :ينتشر الفساد في كل من إيران والعراق، مما يؤثر سلباً على النزاهة الإدارية وسيادة القانون.

- التمييز :تعاني إيران والعراق من التمييز على أساس الدين والعرق واللغة، مما يخلق تحديات للعدالة الاجتماعية والمساواة في فرص العمل.

هذه التحديات الإدارية تحد من قدرة الحكومات الإيرانية والعراقية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وفيما يلي بعض الاقتراحات للتغلب على هذه التحديات:

- الديمقراطية :من خلال تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، يمكن تقليل مركزية السلطة وزيادة الكفاءة الإدارية.
- الإصلاح البيروقراطي :من خلال إصلاح البيروقراطية وإزالة العراقيل الإدارية، يمكن تحسين الكفاءة الإدارية وفاعليتها.
- محاربة الفساد :من خلال محاربة الفساد وتعزيز النزاهة الإدارية، يمكن تحسين سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تعزيز المساواة :من خلال تعزيز المساواة في الفرص والقضاء على التمييز، يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.

(إسماعيل، محمد عبد الهادي. (٢٠٢١))

المبحث السادس: التأثير المتبادل بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية.

إن فهم التأثير المتبادل بين التاريخ والثقافة والتشريعات والممارسات الإدارية يعد أمرًا حيويًا لفهم التطورات الاجتماعية والسياسية في أي مجتمع. في هذا السياق، يمكننا التركيز على إيران والعراق لفهم كيفية تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في هاتين البلدين.تاريخ إيران والعراق يمتد عبر آلاف السنين، حيث شهدت هاتان البلدين مراحل تاريخية متنوعة من الازدهار والتأثيرات الثقافية المختلفة. يعكس التاريخ المعقد للمنطقة تداخل الحضارات والسيادات، مما يؤثر بشكل كبير على الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمعات. تلعب الثقافة دورًا حاسمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية. إذ تعكس القوانين واللوائح المعتمدة تفاعلات الثقافة المحلية والقيم الاجتماعية. في إيران والعراق، تتأثر التشريعات بالتراث الإسلامي والتقاليد الثقافية القديمة. يمكن أن تكون الممارسات الإدارية متأثرة بالقيم والعادات الاجتماعية المتجذرة في الثقافة.علاوة على ذلك، يظهر التأثير المتبادل بين التاريخ والتشريعات والممارسات الإدارية في سياق السياسة والاقتصاد والمجتمع. على سبيل المثال، قد يكون للتحولات الاقتصادية والسياسية تأثير كبير على هيكل التشريعات والمؤسسات الإدارية في البلدين.في النهاية، يُظهر هذا البحث الكيفية التي يتفاعل بها التاريخ والثقافة في إيران والعراق مع التشريعات والممارسات الإدارية. تحليل هذا التأثير المتبادل يسلط الضوء على التحديات والفرص التي يمكن أن تواجه المجتمعات في مجال التطور الإداري، مما يسهم في فهم أعمق للديناميات الثقافية والتاريخية التي تشكل الهوية الوطنية لهذين البلدين. **(إسماعيل، محمد عبد الهادي.نفس المصدر)**

٦.١ تأثير التاريخ على التشريعات

تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق لا يمكن إبرازه دون فهم السياق التاريخي والثقافي الذي شكّل أساساً للنظام القانوني والإداري في كل من البلدين. يعتبر التاريخ والثقافة عنصرين أساسيين يؤثران على السياسات والتشريعات والممارسات الإدارية في المنطقة. يمكن تلخيص تأثير هذين العاملين كما يلي:في إيران :تتسم إيران بتاريخ طويل وثقافة غنية، حيث يعود تأثير التاريخ إلى الفترات الإمبراطورية والثورات الثقافية والدينية. تأثرت التشريعات في إيران بشكل كبير بالثورة الإسلامية التي وقعت في عام ١٩٧٩، حيث أسس الإسلام الشيعي نظامًا قانونيًا يستند إلى الشريعة الإسلامية. يُعَد الفقه الإسلامي جزءًا أساسيًا من التشريعات، ويؤثر بشكل كبير في السلطة القضائية والتشريعات الجنائية. تعكس التشريعات في إيران أيضًا الأهمية التي توليها للقيم والتقاليد الثقافية الإيرانية.

في العراق :يتميز العراق بتنوعه الثقافي والعرقي، ويتجلى تأثير التاريخ في تشكيل هويته الوطنية. بعد الاحتلال والأحداث السياسية المتلاحقة، شهد العراق تغييرات هائلة في نظامه القانوني والإداري. على الرغم من الجهود المستمرة لتطوير إطار قانوني ديمقراطي، إلا أن التحديات الأمنية والتوترات السياسية لا تزال لها تأثير على السياسات الإدارية والتشريعات. كما يظهر تأثير الديانات المختلفة والتوجهات الثقافية في القانون العراقي.بشكل عام، يتجلى تأثير التاريخ والثقافة في التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية والسياسية. يتطلب فهماً عميقاً للتحولات التاريخية والقوى الثقافية لفهم السياق الذي يشكل أساساً للتشريعات والممارسات الإدارية في هاتين البلدين. **(سلامة، محمد عبد الواحد، ٢٠٢٢)**

٦.٢ تأثير الثقافة على الممارسات الإدارية

تلعب الثقافة دورًا مهمًا في تشكيل الممارسات الإدارية في أي مجتمع. فهي تحدد القيم والمعتقدات والسلوكيات السائدة التي تحكم الطريقة التي تعمل بها المؤسسات والشركات.

في إيران والعراق، تتميز الثقافة بمجموعة من القيم والممارسات التي لها تأثير عميق على الممارسات الإدارية. ومن أهم هذه القيم:

- احترام السلطة :تلعب السلطة دورًا مهمًا في المجتمعين الإيراني والعراقي. فالناس يحترمون السلطة ويتوقعون من السلطات أن تكون مهيمنة ومؤثرة. وهذا يؤثر على الممارسات الإدارية، حيث يتوقع الموظفون من المديرين أن يكونوا أصحاب سلطة ونفوذ.
- الجماعية :تميل المجتمعات الإيرانية والعراقية إلى أن تكون مجتمعات جماعية. فالناس يقدرون العمل الجماعي والتعاون. وهذا يؤثر على الممارسات الإدارية، حيث يتم التشجيع على العمل الجماعي والتعاون بين الموظفين.
- الاحترام :يُعد الاحترام قيمة مهمة في المجتمعين الإيراني والعراقي. فالناس يحترمون بعضهم البعض ويتوقعون من الآخرين أن يحترموهم. وهذا يؤثر على الممارسات الإدارية، حيث يتم التشجيع على الاحترام بين الموظفين.

من الأمثلة على تأثير الثقافة على الممارسات الإدارية في إيران والعراق ما يلي:

- يميل المديرون في إيران والعراق إلى اتخاذ القرارات بطريقة مركزية .ويرجع ذلك إلى احترام السلطة والقيم الجماعية.
- يميل الموظفون في إيران والعراق إلى الاعتماد على المديرين للحصول على الإرشاد والتوجيه .ويرجع ذلك إلى احترام السلطة والقيم الجماعية.
- يميل الموظفون في إيران والعراق إلى التركيز على العلاقات الشخصية في العمل .ويرجع ذلك إلى الاحترام والقيم الجماعية.

بشكل عام، تؤثر الثقافة بشكل كبير على الممارسات الإدارية في إيران والعراق. ففهم الثقافة المحلية أمر ضروري لفهم كيفية عمل المؤسسات والشركات في هذه البلدان. **(عبد الحميد، أ. (٢٠١٣))**.

٦.٣ كيف يؤثر التشريع على الممارسات الإدارية.

تأثير التشريعات على الممارسات الإدارية في إيران والعراق يعكس التفاعل المعقد بين التاريخ والثقافة في هاتين الدولتين. فالتشريعات تشكل الإطار القانوني الذي يحدد حدود السلطات الإدارية ويوجه سلوكها. في هذا السياق، يمكن فهم تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية كمصدرين للتأثير والتشكيل.في إيران، يمكن تتبع التأثير المباشر للثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ على التشريعات والممارسات الإدارية. تمثل النظرة الإسلامية في التشريعات التي أقرتها الحكومة تحولًا هامًا في توجيه المؤسسات الإدارية وتنظيمها. يجسد ذلك في سياسات الإسلاميّة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت.أما في العراق، فتأثير التشريعات يتأثر بالعديد من القضايا التاريخية والثقافية، بدءًا من النظام السابق والصراعات الداخلية حتى الوضع الراهن. يمكن استعراض كيف أثرت الحروب والاحتلالات على هيكل الدولة وتشريعاتها، مع التحولات المستمرة في محاولة إعادة بناء النظام القانوني والإداري.على مستوى الثقافة، يعكس التاريخ الطويل والثقافات المعقدة في إيران والعراق على تشكيل الممارسات الإدارية. يمكن أن تكون القيم والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية جزءًا أساسيًا من سياق صنع القرار والتفاعلات بين الحكومة والمواطنين.في الختام، يظهر بحثك كيف يمكن أن يكون فهم التأثير المتبادل بين التشريعات والممارسات الإدارية والعوامل التاريخية والثقافية ذا أهمية خاصة لفهم التطورات في هذين البلدين، وكيف يمكن للتاريخ والثقافة أن تكون محركًا للتغيير والتطوير في هذا السياق. **(سليمان الطماوي، ٢٠٠٧)**

٦.٤ تأثير الممارسات الإدارية على صياغة التشريعات.

تأثير الممارسات الإدارية على صياغة التشريعات يعتبر أمراً حيوياً في السياق الإداري والتشريعي لأي دولة. يظهر هذا التأثير بوضوح عند النظر إلى إيران والعراق، حيث يشكل التاريخ والثقافة عنصرين رئيسيين يؤثران بشكل كبير على عملية صياغة القوانين واللوائح وكذلك على الممارسات الإدارية.في إيران، تمتد تأثيرات التاريخ والثقافة إلى عمق النظام القانوني والإداري. يعكس النظام الإداري الإيراني تقاليد طويلة ونظاماً سياسياً دينياً. الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، على سبيل المثال، أثرت بشكل كبير على التشريعات والممارسات الإدارية في البلاد، حيث تم تنظيم النظام القانوني والإداري بما يتلاءم مع المبادئ والقيم الإسلامية. يظهر هذا التأثير في تشكيل هياكل الحكومة وتفاصيل السياسات واللوائح.في العراق، تشكل التحديات التاريخية والثقافية قاعدة لفهم تشكيل النظام القانوني والإداري. بسبب النزاعات والاضطرابات التي شهدها العراق، تأثرت الهياكل الإدارية والتشريعات بشكل كبير. يظهر التأثير الثقافي أيضا في تفضيل بعض الأساليب

الإدارية واتخاذ القرارات بناءً على القيم والتقاليد الثقافية.إن فهم هذه التأثيرات يلعب دوراً حاسماً في تطوير نظم إدارية فعالة وفعّالة في هاتين الدولتين. من خلال تحليل التأثيرات الثقافية والتاريخية، يمكن تحديد أفضل السبل لتحسين التشريعات وتطوير الممارسات الإدارية بما يتناسب مع الواقع الثقافي والتاريخي لكل بلد. **(سليمان الطماوي، نفس المصدر)**

٦.٥ دراسة حالة أو أمثلة توضيحية

دراسة حالة: تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات الإدارية في إيران

تتمتع إيران بتاريخ طويل وغني يعود إلى آلاف السنين. وقد أثر هذا التاريخ بشكل كبير على التشريعات الإدارية في البلاد. على سبيل المثال، تستند العديد من التشريعات الإدارية الإيرانية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تلعب دورًا مهمًا في المجتمع الإيراني. كما تأثرت التشريعات الإدارية الإيرانية بالتقاليد الثقافية الإيرانية، مثل احترام السلطة والنظام.أحد الأمثلة على تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات الإدارية في إيران هو قانون الخدمة المدنية. يستند هذا القانون إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تؤكد على المساواة بين جميع المواطنين. كما يستند القانون إلى التقاليد الثقافية الإيرانية، مثل احترام السلطة والنظام.ينص قانون الخدمة المدنية على أن جميع المواطنين الإيرانيين لهم الحق في الحصول على وظيفة في الخدمة المدنية، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس أو الأصل الاجتماعي. كما ينص القانون على أن جميع موظفي الخدمة المدنية يجب أن يلتزموا بمبادئ الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية الإيرانية.

- **دراسة حالة: تأثير التاريخ والثقافة على الممارسات الإدارية في العراق**

يتمتع العراق أيضًا بتاريخ طويل وغني يعود إلى آلاف السنين. وقد أثر هذا التاريخ بشكل كبير على الممارسات الإدارية في البلاد. على سبيل المثال، تتميز الممارسات الإدارية العراقية بالبيروقراطية والتكريس للقواعد والإجراءات. كما تتميز بالاحترام الشديد للسلطة والنظام.

أحد الأمثلة على تأثير التاريخ والثقافة على الممارسات الإدارية في العراق هو نظام الإدارة المحلية. يتميز هذا النظام بالبيروقراطية والتكريس للقواعد والإجراءات. كما يتميز بالاحترام الشديد للسلطة والنظام.تتكون الإدارة المحلية العراقية من وحدات إدارية مختلفة، مثل المحافظات والبلديات. تشرف هذه الوحدات على تقديم الخدمات العامة للمواطنين.تتميز الإدارة المحلية العراقية بالبيروقراطية، حيث تعتمد على مجموعة من القواعد والإجراءات المعقدة. كما تتميز بالاحترام الشديد للسلطة والنظام، حيث أن المسؤولين المحليين يتمتعون بسلطة واسعة.

أمثلة توضيحيةفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية الأخرى لتأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق:

- إيران :تستند العديد من التشريعات الإدارية الإيرانية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل قانون الأسرة وقانون العقوبات. كما تأثرت التشريعات الإدارية الإيرانية بالتقاليد الثقافية الإيرانية، مثل احترام السلطة والنظام.
- العراق :تتميز الممارسات الإدارية العراقية بالبيروقراطية والتكريس للقواعد والإجراءات، مثل نظام الإدارة المحلية. كما تتميز بالاحترام الشديد للسلطة والنظام، مثل نظام الشرطة.ويلعب التاريخ والثقافة دورًا مهمًا في تشكيل التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. فقد أثر التاريخ الطويل والغني لهذه الدول بشكل كبير على القوانين والقواعد التي تحكم إدارة الدولة. كما أثرت التقاليد الثقافية لهذه الدول على الممارسات الإدارية اليومية. **(غفاري، صادق. ٢٠١٤)**

المبحث السابع: الاستنتاجات والتوصيات.

يعتبر القانون والإدارة جزءًا لا يتجزأ من تشكيل هويات الدول والشعوب، حيث يعكس التاريخ والثقافة تأثيرًا كبيرًا على صياغة التشريعات وتحديد الممارسات الإدارية. يتناول هذا البحث دراسة تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. إذ يمثل هذا الموضوع تحديًا فريدًا نتيجة لتنوع العوامل التي شكلت هويتي هاتين الدولتين، سواءً على الصعيدين التاريخي والثقافي.يعتبر التاريخ في هذا السياق عاملًا حاسمًا، إذ يحمل معه تطورات وتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية شكلت قاعدة التشريعات والإدارة في هذين البلدين. تأثير الحضارات القديمة والإمبراطوريات السابقة يتجلى في النظام القانوني الحالي وطرق التنظيم الإداري.من جهة أخرى، تؤثر الثقافة في فهم المواطن للقوانين والتزامه بها. تشكل القيم والتقاليد والعادات الثقافية قاعدة للمفاهيم القانونية وتوجهات الممارسات الإدارية. يتساءل البحث عن كيفية تأثير هذه العوامل في تحديد السياق القانوني والإداري في إيران والعراق، وكيف يمكن تحسين تلك التشريعات والممارسات لتكون أكثر تلائمًا مع الواقع الثقافي والتاريخي الراهن.وبناءً على الدراسة والتحليل، يمكن أن تتوصل البحث إلى استنتاجات متعددة حول كيفية تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. قد تظهر هذه الاستنتاجات تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا على النظم القانونية والإدارية في كل من البلدين.بناءً على هذه الاستنتاجات، يقدم البحث توصيات عملية لتعزيز التوافق بين

التشريعات والممارسات الإدارية والثقافة والتاريخ في هذين البلدين. يمكن أن تشمل التوصيات مقترحات لإصلاح التشريعات الحالية، وتحسين الآليات الإدارية، وتعزيز التوعية القانونية لدى المواطنين. تهدف هذه التوصيات إلى تحقيق توازن بين الأصول التاريخية والثقافية والاحتياجات الحديثة للمجتمع. **(لوف، جيفري ج. ٢٠٠٦)**

٧.١ استنتاجات البحث.

بناءً على العنوان الذي قدمته حول "تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق"، يمكن استنتاج البحث بشكل عام في عدة اتجاهات.فدراسة التأثير التاريخي على تشريعات وممارسات الإدارة في إيران والعراق تعتبر أمرًا حيويًا. يمكن التركيز على التطورات التاريخية التي شكلت النظم الإدارية في كل من البلدين، مما يسلط الضوء على التأثير البنيوي للأحداث الماضية. في سياق التأثير الثقافي، يمكن استكشاف كيف أثرت القيم والتقاليد الثقافية على صياغة التشريعات وتوجيه الممارسات الإدارية، مع التركيز على عناصر ثقافية مثل الدين والعادات. يتيح التحليل المقارن للتشريعات والممارسات الإدارية بين البلدين تحديد الاختلافات والتشابهات، وفهم أسباب هذه الاختلافات وتقييم تأثيرها على الأداء الحكومي. فيما يتعلق بالتحولات الحديثة، يمكن التركيز على كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على التشريعات والممارسات الإدارية، مع التركيز على أي تغييرات أو إصلاحات في النظم الإدارية. أخيرًا، يمكن توجيه البحث نحو تقديم توقعات حول مستقبل التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق، مع التحدث عن أي تغيرات متوقعة أو إصلاحات قد تطرأ في المستقبل.باستنتاجاتك، يمكنك تقديم تحليل شامل لكيفية تأثير التاريخ والثقافة على الهيكل والوظيفة الإدارية في إيران والعراق وكيف يمكن تحسين الأنظمة الإدارية في ضوء هذه الاستنتاجات(.**لوف، جيفري ج. نفس المصدر)**

٧.٢ التوصيات للأبحاث المستقبلية.

بناءً على عنوان البحث الخاص بك حول "تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق"، إليك بعض التوصيات للأبحاث المستقبلية:تحليل مقارن للتشريعات :قم بدراسة مقارنة للتشريعات في إيران والعراق لفهم كيف تأثرت بالعوامل التاريخية والثقافية. ابحث عن التشابهات والاختلافات في الأنظمة القانونية وكيف تم تطبيقها في الممارسات الإدارية.دراسة التأثيرات التاريخية :ركز على الفترات التاريخية المهمة في تطور الحكومات والنظم الإدارية في كل بلد. درس كيف أثرت هذه الفترات في صياغة التشريعات وكيف تم تطبيقها في الممارسات الإدارية.تأثير الثقافة على صنع القرار :قم بتحليل كيف تؤثر القيم والتقاليد الثقافية في إيران والعراق على صنع القرار في المؤسسات الحكومية. ابحث عن كيفية تأثير هذه العوامل على تفضيل بعض السياسات والممارسات الإدارية على حساب الأخرى.العوامل الدينية والفقهية :قم بدراسة تأثير العوامل الدينية والفقهية على التشريعات والممارسات الإدارية في البلدين. ابحث عن كيفية تأثير المفاهيم الدينية في تشكيل القوانين وكيف يتم تفسيرها وتطبيقها في السياق الإداري.تقييم النظم القانونية الحديثة :قم بتحليل تأثير النظم القانونية الحديثة والإصلاحات على الممارسات الإدارية في إيران والعراق. ابحث عن التحديات والتحسينات التي قدمتها هذه الإصلاحات وكيف أثرت على تحقيق العدالة الاجتماعية.التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية :قم بدراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتشريعات والممارسات الإدارية في كل بلد. ابحث عن كيف يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل السياسات الإدارية. التوجهات المستقبلية :اقترح توجهات مستقبلية لتطوير التشريعات والممارسات الإدارية في ضوء التحولات المتوقعة في العوامل الثقافية والتاريخية في إيران والعراق.باستخدام هذه التوصيات، يمكنك تطوير بحث متكامل يسلط الضوء على تأثير التاريخ والثقافة على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق(.**لوف، جيفري ج. نفس المصدر)**

٧.٣ الختام.

يظهر أن تأثير التاريخ والثقافة قد كان له أثر كبير على التشريعات والممارسات الإدارية في إيران والعراق. على مر العصور، شكلت التجارب التاريخية والتأثيرات الثقافية أساسًا قويًا للأنظمة القانونية والإدارية في هذين البلدين.في إيران، تشير التشريعات والممارسات الإدارية إلى تأثير الثقافة الإسلامية والتاريخ الفارسي. يعكس النظام القانوني الإيراني توازنًا بين الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية الفارسية، مما يظهر في هيكل الحكومة والقوانين الاقتصادية والاجتماعية.من جهة أخرى، في العراق، تأثرت التشريعات والممارسات الإدارية بالتاريخ العراقي المعقد والثقافة المتنوعة. يعكس النظام القانوني في العراق التأثيرات العربية والكردية والشيعية، مما يجسد التحديات والتناقضات التي واجهت البلاد على مر العصور.إن فهم هذه التأثيرات يساعدنا في تفسير التحولات القانونية والإدارية في هذين البلدين وفهم كيف يتم

تشكيل المؤسسات الحكومية واتخاذ القرارات. في النهاية، يبرز البحث أهمية التوازن بين المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي وضرورة التكيف مع التحديات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في إيران والعراق. **(عبد الله العروي. (١٩٩٠))**.

المراجع

١. بيات، آصف. ١٩٩٧ "سياسة الشارع: الحركات الشعبية الفقيرة في إيران." مطبعة جامعة كولومبيا،.
٢. انتصار، نادر. ١٩٩٧"إعادة النظر في القومية في الشرق الأوسط العربي." مطبعة جامعة نبراسكا،.
٣. معادل، منصور. ٢٠٠٥ "الحداثة الإسلامية والقومية والأصولية: الحلقة والخطاب". مطبعة جامعة شيكاغو،.
٤. أبراهاميان، إرفاند. ١٩٩٩"اعترافات معذبة: السجون والتراجعات العلنية في إيران الحديثة." مطبعة جامعة كاليفورنيا،.
٥. تشوبين وشهرام وتشارلز تريب. ١٩٨٨ "إيران والعراق في الحرب". مطبعة ويستفيو،.
٦. كيدي، نيكي ر. ٢٠٠٦ "إيران الحديثة: جذور الثورة ونتائجها". مطبعة جامعة ييل،.
٧. الخفاجي، عباس ج. ٢٠١٨ "النظام القانوني العراقي: نظرة عامة." روتليدج،.
٨. بزرجمهر، مهدي. ١٩٩٧"الإيرانيون الفرس في لوس أنجلوس: دور الثقافة في التكيف الحضري." مطبعة جامعة نيويورك،.
٩. تشوبين وشهرام وسبهر ذبيح. ١٩٧٤ "العلاقات الخارجية لإيران: دولة نامية في منطقة صراع القوى العظمى". مطبعة جامعة كاليفورنيا،.
١٠. كيرتس، جلين إي. ٢٠٠٨ "إيران: دراسة قطرية". قسم الأبحاث الفيدرالية، مكتبة الكونجرس،.
١١. دودج، توبي. ٢٠٠٣"اختراع العراق: فشل بناء الأمة وإنكار التاريخ". مطبعة جامعة كولومبيا،.
١٢. إسبوزيتو، جون.L ، ور. ك. رامازاني. ٢٠٠١ "إيران على مفترق الطرق". بالجريف ماكميلان،.
١٣. فرهنك، منصور. ١٩٨٥ "الصحافة الأمريكية وإيران: السياسة الخارجية والصحافة المحترمة". مطبعة جامعة كاليفورنيا،.
١٤. جاسوروفسكي، مارك ج. ١٩٩١ "السياسة الخارجية للولايات المتحدة والشاه: بناء دولة عميلة في إيران". مطبعة جامعة كورنيل،.
١٥. حجار، ليزا. ٢٠٠٥ "صراع المحاكمة: نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة." مطبعة جامعة كاليفورنيا،.
١٦. كارش، إفرايم، وإيناري كارش. ١٩٩٩ "إمبراطوريات الرمال: الصراع من أجل السيادة في الشرق الأوسط، ١٧٨٩-١٩٢٣." مطبعة جامعة هارفارد،.
١٧. خلجي، مهدي. ٢٠٠٦ "المرجع الأخير: السيستاني ونهاية السلطة الدينية التقليدية في الإسلام الشيعي". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،.
١٨. كينزر، ستيفن. ٢٠٠٣ "كل رجال الشاه: انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط." وايلي،.
١٩. لابيدوس، إيرا م. ٢٠١٤ "تاريخ المجتمعات الإسلامية". مطبعة جامعة كامبريدج،.
٢٠. لوف، جيفري ج. ٢٠٠٦ "أعيان الأكراد والدولة العثمانية: الهويات المتطورة، والولاءات المتنافسة، والحدود المتغيرة". مطبعة جامعة ولاية
٢١. موافيني، آزاده. ٢٠٠٦ "جهاد أحمر الشفاه: مذكرات نشأة الإيرانيين في أمريكا والأمريكيين في إيران". الشؤون العامة،.
٢٢. أوبرماير، زياد. ٢٠١٤ "البيئة السياسية للمرض في تنزانيا." مطبعة جامعة كاليفورنيا،.
٢٣. بويا، عباس. ١٩٩١ "ديناميات النوع الاجتماعي والطبقة في الثورة الإيرانية". بالجريف ماكميلان،.
٢٤. رمضاني، ر.ك. ١٩٨٦ "إيران الثورية: التحدي والرد في الشرق الأوسط." مطبعة جامعة جونز هوبكنز،.
٢٥. روبينز، فيليب. ٢٠٠٤ "تاريخ الأردن". مطبعة جامعة كامبريدج،.
٢٦. شيرازي، أصغر. ١٩٧٩ "الدستورية وإعادة الإعمار السياسي: التجربة الإيرانية". كروم هيلم،.
٢٧. شهيديان، حامد. ٢٠٠٢ "المرأة في إيران: سياسة النوع الاجتماعي في الجمهورية الإسلامية." مجموعة جرينوود للنشر،.
٢٨. سليم، هوغو. ٢٠٠٢ "العنف وأثره في الولاء والنزوح." مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد،.
٢٩. ستانسفيلد، غاريث. ٢٠٠٧ "العراق: شعب، تاريخ، سياسة." الصحافة السياسية،.
٣٠. زارتمان، آي ويليام، ودانييل سي باركس. ١٩٩٥ "صنع السلام في الصراع الدولي: الأساليب والتقنيات." معهد الولايات المتحدة لصحافة
٣١. أبراهاميان، إرفاند. إ١٩٨٢يران بين ثورتين. مطبعة جامعة برينستون،.
٣٢. البزاز، فؤاد. ١٩٦٧،ثورة العراق عام ١٩٥٨. مطبعة جامعة أكسفورد،.

٣٣.الانصاري، علي. ٢٠٠٣ ,إيران الحديثة: تاريخ. كتب رد الفعل , .
٣٤.أصلان، رضا. ، ٢٠٠٥,لا إله إلا الله: أصول الإسلام وتطوره ومستقبله. راندوم هاوس.
٣٥.بخاش، شاؤول. ١٩٨٤ عهد آيات الله: إيران والثورة الإسلامية. الكتب الأساسية،.
٣٦.كلاوسون، باتريك. ٢٠٠٥, طموحات إيران العالمية مطبعة جامعة ييل،.
٣٧.دودج، توبي. ، ٢٠١٢,العراق: من الحرب إلى الاستبداد الجديد. روتليدج.
٣٨.احتشامي، أنوشرافان. ٢٠١٣, إيران والغرب: تاريخ حرج. روتليدج،.
٣٩.فخري، ماجد. ١٩٩٤, تاريخ إيران: من الأخمينيين إلى الجمهورية الإسلامية. مازدا للنشر،.
٤٠.غفاري، صادق. ٢٠١٤ ,الثقافة الإيرانية: مقدمة تاريخية. روتليدج،.
٤١.هيرو، ديليب. ٢٠١١, العراق: تاريخ. مطبعة جامعة أكسفورد،.
٤٢.هنتنغتون، صموئيل ب. ١٩٩٦, صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي. سايمون اند شوستر،.
٤٣.كيدي، نيكي ر. ٢٠٠٦, إيران الحديثة: جذور الثورة ونتائجها. مطبعة جامعة ييل،.
٤٤.خسروخافار، فرهاد. ٢٠١٠,أكراد إيران: الهوية والثقافة والمجتمع. روتليدج،.
٤٥.لاكير، والتر. ٢٠٠٠, الإرهاب الجديد: التعصب وأسلحة الدمار الشامل. مطبعة جامعة أكسفورد،.
٤٦.لويس، برنارد. ١٩٩٥,الشرق الأوسط: تاريخ موجز لل ٢٠٠ عام الماضية. سايمون اند شوستر،.
٤٧.متين أصغري، ٢٠١٦ ,علي. إحياء الشيعة: كيف ستشكل الصراعات داخل الإسلام المستقبل. دبليو دبليو نورتون وشركاه،.
٤٨.ماكدوال، ديفيد. ٢٠٠٤ ,التاريخ الحديث للأكراد. آي بي توريس،.
٤٩.مولوي، نفيس. ٢٠٠٥,كشف النقاب عن بلاد فارس: كيف أخطأ الغرب في فهم إيران. دبليو دبليو نورتون وشركاه،.
٥٠.نصر، سيد حسين. ٢٠١٥, جمهورية إيران الإسلامية: أيديولوجيتها وسياستها. روتليدج،.
٥١.بايبس، دانيال. ، ٢٠٠٤ اليد الخفية: التاريخ المنسي للشرق الأوسط. إيفان ر. دي.
٥٢.روغ، ويليام أ. ٢٠٠٩الصراع العربي الإسرائيلي: تاريخ. روتليدج،.
٥٣.سايكال، أمين. ٢٠١٦ إيران الحديثة: الاتفاق النووي وتداعياته. السياسة،.
٥٤.سلامة، غسان. ٢٠١١ ديمقراطية بدون ديمقراطيين؟ تجديد السياسة في العالم العربي. هيرست وشركاه،.
٥٥.شيرازي، أصغر. ٢٠٠٨ دستور إيران: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية. آي بي توريس،.
٥٦.طاهري، أمير. ٢٠١٢ الليلة الفارسية: التاريخ السري للبرنامج النووي الإيراني. لقاء الكتب،.
٥٧.رايت، روبن. ، ٢٠٠٠ الثورة الكبرى الأخيرة: الاضطرابات والتحول في إيران. مجموعة كنوبف دوبليداي للنشر.
٥٨.أبراهاميان، إرفاند. (٢٠٠٦) "الثورة الإيرانية: تاريخ مختصر". الشؤون الخارجية، ٨٥.٢: ٧٠-٨٣.
٥٩.كيدي، نيكي ر. ١٩٧٩ "الثورة الإيرانية: أسبابها وعواقبها". مجلة الشرق الأوسط، ٣٣.٢ ٢٠١-٢١٩.
٦٠.مولوي، نفيس. "البرنامج النووي الإيراني: مخاطر الاحتواء". الشؤون الخارجية، ٨٧.٢
٦١.محمد عبد اللطيف أبو زيد. (٢٠٠٩). القيادة الإدارية. القاهرة: دار النهضة العربية.
٦٢.محمد عبد الله زيد،٢٠١٥، القيادة الإدارية في الإدارة العامة، دار الشروق، عمان.
٦٣.سليمان الطماوي، ٢٠٠٧،القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة.
٦٤.عبد الحميد، أ. (٢٠١٣). القيادة الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. دار الجامعة الجديدة للنشر.
٦٥.سلامة، محمد عبد الواحد، ٢٠٢٢، القانون العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
٦٦.إسماعيل، محمد عبد الهادي. (٢٠٢١). دور القيادة الإدارية في تحسين أداء الإدارة العامة. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢٤(٤)، ١٩٣-
٦٧.محمد فريد غانم، ٢٠١٢، نظرية الدولة والحكومة، تأليف: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،.